جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية العلـــوم الاقتصاديـــة، والتجاريـــة وعلـــوم التسييـــر

قســـم العلـــوم الماليـــة والمحاسبة

مـــــذكرة تـــخرج مـــقدمة ضمن متطلبات نيـــل

شهـادة المـــاستر أكاديمـــي

تخصـــص : ماليـــة وتجـــارة دوليـــة

الموضـــــوع:

التمويـل البنكـــي للمؤسســـات الصغيـــرة والمتـــوسطة

دراســـة حالـــة بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة BADR

-المجمع الجهوي بومرداس 053-

من إعداد الطـــــالبتين:

روراوة نسيبة

موساني رحاب

تحت إشراف الأستـــاذ :

شين لزهر

رقم المذكرة M05

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية العلـــوم الاقتصاديـــة، والتجاريـــة وعلـــوم التسييـــر

قســـم العلـــوم الماليـــة والمحاسبة

مـــــذكرة تـــخرج مـــقدمة ضمن متطلبات نيـــل

شهـادة المـــاستر أكاديمـــي

تخصـــص : ماليـــة وتجـــارة دوليـــة

الموضـــــوع:

التمويـل البنكـــي للمؤسســـات الصغيـــرة والمتـــوسطة

دراســـة حالـــة بنـــك الفلاحـــة والتنميـــة الريفيـــة BADR

-المجمع الجهوي بومرداس 053-

من إعداد الطـــــالبتين:

روراوة نسيبة

موساني رحاب

تحت إشراف الأستـــاذ :

شين لزهر

رقم المذكرة M05

السنة الجامعية 2022/2021

جامـــعة أمحمـــد بوقرة – بومرداس

الاهداء

اللهم إجعل هذا العمل نافعا لقرائه وخالصا لوجهك الكريم ، في هذا المقام لايسعني إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى نبع الحنان والمحبة ، نور عيني ، إلى أغلى شيء في الوجود أمي وسيلة شفاها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي تحمل عناء ومتاعب الحياة ، إلى الذي لم يبخل عليا برعايته ، إلى من كانت النصيحة لاتفارق شفتيه أبي وسندي مصطفى حفظه الله.

إلى من شاركوني رحم أمي وقاسموني الحياة حلوها ومرها إخوتي.

إلى كل من دعمني وآمن بي إليهم جميعا أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

نسيبـــــــة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى من تبعت خطاي كظلي فكانت سر نجاحي ورمز فلاحي وأقوى سلاحي إلى روضة الحب التي تنسب أزكى الأزهار أمي.

إلى من دفعني إلى العلم وكان سندي وبه أزداد إفتخارا أبي.

إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة وتذوقت معهم أجمل اللحظات إخوتي حفظهم الله لي.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع .

رحـــــــاب

شـــــكر وعرفـــان:

الحمد لله الذي ينتهي إليه حمد الحامدين ولديه يزداد شكر الشاكرين، الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير للإنتمان ، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والإحترام إلى الأستاذ المشرف: الدكتور/شين لزهر كما نشكره على تفهمه وله منا صادق الدعاء بموفور الصحة والعافية والعطاء المستمر.

كما نشكر السيد بودينة يوسف العامل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع بومرداس053على المساعدة وحسن الإستقبال بالإضافة إلى كل العاملين في المجمع.وخاصة السيد جمعة سليم إعترافا له بالود وتقديرا للجميل والإنتمان .

ونوجه التحية والشكر إلى من كانوا يدعموننا لإنجاز هذا الموضوع وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل كما لايفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة أحمد بوقرة بومرداس.

فالحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم والتعلم والذي وفقنا في إتمام هذا العمل نسأله المغفرة والتوبة والنجاح دائما.

فهرس المحـــتويات

فـــــهرس المحتـــــــوى

الإهداء	II
شكر وعرفان	III
فهرس المحتويات	IV
مقدمة عامة	أ....ز
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1-28
مقدمة الفصل الاول	1
المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2
المطلب الثاني: خصائصها ومميزاتها	8
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	13
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	14
المطلب الثاني: مراحل تطورها	14
المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجهها	18
المبحث الثالث : الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الأول :الاجراءات المعتمدة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المطلب الثاني : التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
الفصل الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30-53
المبحث الأول : الاطار النظري للتمويل	31
المطلب الأول: مفهوم التمويل	31
المطلب الثاني : أهمية التمويل	32

المطلب الثالث :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
المبحث الثاني : البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43
المطلب الاول : ماهية البنوك التجارية	43
المطلب الثاني :علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	45
المطلب الثالث :مشاكل وعقبات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بومرداس	87-54
المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	56
المطلب الثاني : مبادئ واهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية مع تباين دوره ومهامه	58
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	63
المبحث الثاني : تقديم المديرية الجهوية للاستغلال بومرداس 053	66
المطلب الأول : تعريف المديرية الجهوية للاستغلال GRE	66
المطلب الثاني : وظائف ودور المجمع الجهوي للاستغلال GRE	67
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلا GRE053	67
المبحث الثالث : القروض الممنوحة من طرف المجمع GRE 053	69
المطلب الاول :انواع القروض الممنوحة من طرف المجمع	69
المطلب الثاني : دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق	74
المطلب الثالث :التحليل الاحصائي لتمويل BADR للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	81
الخاتمة.	92-89

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميزة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات, خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ تلعب البنوك دورا أساسيا في النظام الاقتصادي المعاصر حيث تملك جميع الدول مهما كان جهاز نظامها جهازا مصرفيا معتمدا عليه في تمويل نشاطاتها الاقتصادية, وفي نفس الوقت يعتبر التمويل من أحد المشاكل التي تواجه التنمية الإقتصادية في كل دول العالم ولهذا تعد البنوك من الأجهزة التمويلية فبعدما كانت مهمتها تنحصر في قبول الودائع من الأفراد والاحتفاظ بها أصبحت تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية ويكون هذا عن طريق منح القروض حيث تتبنى عملية الإئتمان أو الإقراض على أساس الثقة بين الهيئة المالية المانحة والمقترض أو المؤسسة المحتاجة إلى الدعم المالي لمشروعاتها,

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من روافد التنمية الإقتصادية وذلك لمساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة كما أنها دعامة لتطوير القطاعات الأخرى فهي تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالتكيف مع أي تغيير جديد في محيطها العام، كما تعتبر مجموعة الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين وبالتأكيد فإن حسن إداراتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها، وإستمراريتها كل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذه الشريحة العامة من المؤسسات تمويلا فعالا يضمن لها البقاء والتوسع على إعتبار إن التمويل المنتظم يؤدي إلى توازن المؤسسة وإستقرارها، الشيء الذي يرفع من أدائها وقدرتها التنافسية لهذا حاولت العديد من الدول أن توفر المناخ الملائم لإنشاء وتوسيع مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة لاسيما من ناحية التمويل لكن تبقى إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أكبر المشاكل التي تواجهها عملية تأهيلها، نظرا لما تضعه البنوك العمومية الجزائرية من عراقيل وما تفرضه من شروط وما تمثله من صعوبات وما تختلقه من معوقات، وبالتالي فمصدر عملية التمويل هي البنوك التي تلعب دورا هاما في الحياة الإقتصادية، حيث تعتبر المقياس الأساسي لتطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط أساسا بعملية التمويل البنكي.

أولا: طرح الإشكالية بناءا على ما سبق ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التمويل في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبادر إلى ذهننا التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي إنبثقت عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل للبنوك دور أساسي في نجاح هذه المؤسسات؟
- فيما تتمثل صعوبة تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ثانيا: فرضيات البحـــــث

بعد الإطلاع على مختلف مصادر البحث يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

- يعتبر التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية لتلبية إحتياجاتها التمويلية.
- يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالنشاط في القطاع الفلاحي فقط.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

وقع إختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية، حيث تتمثل الأسباب الذاتية في الميول والرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بشكل مفصل، ومن بين هذه الأسباب أيضا إثراء المكتبة بمرجع يخص آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما الأسباب الموضوعية فتكمن في الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات

في التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى إهتمام العديد من الدول بما فيها الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستقطب فئة الشباب.

رابعا: أهداف الدراسة

من أبرز أهداف هذه الدراسة:

معرفة الخصائص والأهمية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- التعرف على آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها في هذا المجال.
- الإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها

خامسا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مختلف دول العالم، وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الإقتصاديات وتحقيق تنمية شاملة، ومحاولة إبراز هذا الدور في الإقتصاد الوطني إضافة إلى إعتباره أحد أهم الدعائم الأساسية للإقتصاد الوطني إضافة إلى كون هذا البحث يسلط الضوء على الكيفية أو بالأحرى على مختلف التقنيات والأساليب التي تتبعها البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أنه يعطي الصورة الحقيقية للنشاطات الأساسية للبنوك وإبراز حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في مختلف إقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي من جهة وتوفر مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

سادسا: منهج وأدوات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا إختبار صحة فرضياتها، تم في الجانب النظري إتباع المنهج الوصفي التحليلي كإطار عام للوصف والتحليل في مناقشة فصول هذا البحث، من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها وأهم العوائق التي تتعرض لها والإجراءات المتخذة للنهوض بها، أما في الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا فيه على منهج دراسة حالة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة، فقد قمنا في هذا البحث بإستخدام أكبر قدر ممكن من المراجع المكتبية العربية والأجنبية منها وكذا بعض المجالات المتخصصة والملتقيات الوطنية والدولية، رسائل الماجستير وأطروحات الدكتورة، ذات الصلة المباشرة أوغير المباشرة بموضوع بحثنا.

سابعا: تقسيمات البحث

إنطلاقا من المبررات السابقة جاءت الدراسة في مقدمة وثلاث فصول بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات، وقد إشتمل الفصل الأول على مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ضم ثلاث مباحث وقد تم في المبحث الاول التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيه تعرضنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها مميزاتها واهمياتها اما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفيه تعرضنا إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها، والمشاكل والعراقيل التي تواجهها، هذا فيما تناولنا في المبحث الثالث الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما إشتمل الفصل الثاني على طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الاول ثم بدائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني بينما ضم المبحث الثالث البنوك التجارية وعلاقاتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما الفصل الثالث تم اجراء دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بومرداس، حيث صم المبحث الاول تقديما عاما لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أدواره ومهامه، والهيكل التنظيمي له، أما المبحث الثاني لتما فيه عرض الدراسة التطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومرداس من خلال التعريف به والمهام التي يقوم بها ، وبعض أنواع القروض التي يقوم بمنحها، وفي المبحث الثالث تطرقنا للتحليل الإحصائي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي الختام تمكنا من تلخيص محتوى هذه الدراسة العلمية في مختلف جوانبها في الإستنتاجات العامة التي تم التوصل إليها، وتقديم التوصيات التي نراها تساهم في تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وفق تطوير وتسهيل طرق التمويل على نحو يسمح للجزائر بالإندماج في منظمة التجارة العالمية.

ثامنا :الدراسات السابقة:

لقد نالت الدراسات السابقة والتي اعتمدناها كمرجعية لبحثنا ، قسطا وافرا فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جانبيها النظري و التطبيقي ، وأهم هذه الدراسات نستعرضها على النحو التالي:

_دراسة هدى بوشامة بعنوان التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمذكرة ماستر بجامعة العربي مهيدي –أم البواقي – سنة 2011–2012 .

إشكالية الدراسة: مامدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

تناول الباحث فيها الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومجموعة الخصائص التي تميزها عن الأنواع الأخرى من المؤسسات ، بالإضافة إلى مختلف مصادر تمويلها ودعمها ، كما تعرض إلى مختلف مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومختلف المشاكل التي تعاني منها وتحد من نموها ، كما تعرض الباحث إلى البنوك ودورها من خلال إستعراض أهميتها في تمويل التنمية الإقتصادية وكذلك العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_دراسة العايب ياسين وتتمثل في أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية بعنوان تمويل المؤسسات الإقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جامعة منثوري قسنطينة سنة 2011.

إشكالية الدراسة: أين يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ هل في خصوصياتها المالية ؟ أم في محيطها الخارجي ؟

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر على سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل ، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب خصوصياتها المالية إتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية تجاه ضيق مصادر التمويل وتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم.

_دراسة بوبصيل هناء وبوحبيلة أميرة بعنوان آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمذكرة ماستر في علوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل– سنة 2018–2019 .

إشكالية الدراسة: ماهي آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى BEA؟

تناول الباحث فيها الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الخصائص التي تتميز بها بالإضافة إلى مصادر التمويل ، ثم ربط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك التجارية بإعتبارها المصدر الرئيسي لتمويلها في الجزائر ثم بعد ذلك ترجمة الجانب النظري في الجانب التطبيقي بدراسة حالة في بنك الجزائر الخارجي. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص والأهمية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتعرف على آليات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإحتياجاتها والمشاكل التي

تعاني منها في هذا المجال بالإضافة إلى الإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.

_دراسة الباحثة برجي شهرزاد المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتجارية بجامعة تلمسان سنة 2011 ، بعنوان إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حيث تناولت فيها الباحثة مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا مصادر تمويلها وبينت كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، والمصادر الأكثر ملائمة.

أما من خلال دراستنا هذه فقد تم التوصل إلى أن مصدر عملية التمويل هي البنوك التي تلعب دورا هاما في الحياة الإقتصادية ، حيث تعتبر المقياس الأساسي لتطور النشاط الإقتصادي وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترتبط أساسا بعملية التمويل البنكي ، كما تم التوصل إلى أن التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لايتم إلا عن طريق هيئات الدعم الحكومية ANSEJ،ANGEM،CNACوأن البنوك تولي ثقة كبيرة في هذه الهيئات ، وهذا من خلال إسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال بومرداس 053.

الفصـــــل الأول :

الاطار النظـري للمؤسسـات الصـــغيرة

و المتوسطـــــــة

مقدمة الفصل الاول :

لقد أصبح الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية تنموية فعالة في معظم دول العالم وأنه يعتبر بمثابة الدعامة الأساسية لقطاع المؤسسات الضخمة، فهي تعتبر أهم القطاعات المؤثرة في إقتصاد أي دولة، كما تلعب دورا هاما في الإقتصاد المعاصر سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية ويتجسد دور هذه الأعمال في العديد من المؤشرات إن كان ذلك على مستوى التوظيف والمساهمة في حل مشاكل البطالة، أوفي سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات دخلها المؤسسات الكبيرة.

وفي ظل الفكر الاقتصادي فإن التطور الإقتصادي يبنى من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي وكما هومعتاد فإن الدول المتطورة كان لها السبق في ترقية هذا القطاع على عكس الدول النامية التي إستفاقت أخيرا وأصبحت هي الأخرى تلقى إهتمام كبير لهذه المؤسسات وتبحث من أجل النهوض بها, وإنطلقت الجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ التسعينات بإعتبارها قطاعا حيويا، وحاولت وضع إجراءات دعم وترقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تجاوز العراقيل والصعوبات التي تواجهها، فهذه المؤسسات ترتبط بعدة عوامل تساعدها على القيام والإستمرار كما تعترضها عدة عوائق تحول بينها وبين إثبات ذاتها وبناءا على ذلك سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث : الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن بالإهتمام في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أجمع الباحثون على حيوية هذا القطاع ودوه في تحقيق التنمية الإقتصادية، ولتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات كبيرة الحجم ورغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الإنتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات إضافة إلى تحديد تلك الخصائص والأهمية التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة.

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف الأراء حول وجود تعريف محدد ودقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,حيث تختلف التعاريف من دولة الى احرى باختلاف امكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ,وباختلاف المعايير التي تعتمد عليها في تعريف هذه المؤسسات

الفرع الاول :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول الى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة ,من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي, وفي ما يلي اهم المعايير الكمية والنوعية :

اولا :المعايير الكمية :

من بين المعايير الكمية نذكر ما يلي :

1-معيار عدد العمال :

يعتبر عدد العمال بالمؤسسة أحد معايري التفرقة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة كبيرة الحجم، ويعتبر من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام، نظرا للسهولة التي تكتنف

عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية .غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات إقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة حجم الإنتاج، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل رأس المال فهناك مؤسسات تتطلب إستثمارات رأمسالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات ا لصغرية والمتوسطة، والعكس صحيح[1]

2-معيار راس المال المستثمر :

المؤسسات الصغيرة ضمن هذا المعيار هي المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المؤسسات، وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة، وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة. وبناءا على هذا المعيار فإنه يتم وضع حدود قصوى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة في المؤسسات الصناعية الصغيرة وذلك للتمييز بينها وبني المؤسسات الكبيرة، ويختلف حجم رأس املال الثابت واللازم لتحديد حجم المؤسسات الصناعية المختلفة من دولة إلى أخرى، وقد حدد البنك الدولي الحد الأقصى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة للمؤسسات الصناعية الصغرية بمبلغ ألف دولار بأسعار عام1976 بعد إستبعاد قيمة الأرض، وتوصي منظمة العمل الدولية بأن لا يتجاوز الاستثمار في المؤسسات الصغرية 100ألف دولار[2].

3-معيار العمالة وراس المال(معيار معامل راس المال) :

يعتبر كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير، إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبير نسبيا، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة

[1]- فتحي السيد عبده أبوسيد أحمد الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية،الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2002 ، ص:44 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة،الاسكندرية،الدار الجامعية،2004،ص- ص:22-2

حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين انها صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار معامل رأس المال الذي يمزج بين المعياريين.

4-معيار رقم الاعمال :

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية، كما يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغرية والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بحالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية ، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كافي [1]

نستخلص من خلال عرضنا لاهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغرية والمتوسطة انها تطرح صعوبات كبيرة اهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة.

[1] - بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول،كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي27 و17افريل،2002 ،ص:320

ثانيا :المعايير النوعية :

تشمل المعايير التالية [1]

1-المعيار القانوني :

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الافراد. وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغرية والمتوسطة: مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والشركات المهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعة منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والعلامات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والاصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.

2-معيار الاستقلالية :

تعتبر المؤسسة صغرية ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%

3-معيار حصتها في السوق :

المؤسسات الصغرية والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

4-معيار التكنولوجيا المستخدمة في السوق :

كان للتطورات التكنولوجية الحديثة وما صاحبها من إرتفاع في جودة المنتج أوالخدمة وفي معدلات الإنتاج أو الأداء أثر كبير على تطور الصناعة، وأدى ذلك إلى إمكانية تجزئة المراحل الإنتاجية كل مرحلة على حدى ومن ثم إمكانية إتمام بعض هذه المراحل في

[1] بريبش السعيد،مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، مجلة علمية سنوية تصدر عن جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر،2002،ص-ص:24-22

المؤسسات الصناعية المستقلة تستطيع أن تغذي الصناعات الكبيرة ولم يعد يؤخذ في الكثير من الأحيان مدى استخدام التكنولوجيا المتطورة كمعيار لتعريف المؤسسات الصغيرة[1].

5-المعيار التنظيمي :

تصنف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية :

- الجمع بين الملكية والادارة
- قلة مالكي رأس المال
- ضيق نطاق الانتاج وتركزه في سلعة أو خدمة معينة
- صغر حجم الطاقة الانتاجية
- المحلية الى حد كبير
- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل

الفرع الثاني :التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: إحتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الإقتصاد الأمريكي خلال العقود الماضية ففي القرن الماضي، ومن أجل مواجهة أزمة البطالة وتثمين إستغلال عوامل الإنتاج إتبعت الو.م.أ سياسة تهدف إلى تشجيع قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث الفترة التي عرفت الإهتمام الحقيقي بهذه المؤسسات. وهذا ماترجمه إرتفاع معدل التشغيل في الصناعات التي تسيطر عليها المؤسسات الصغيرة.[2]

ولقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في و.م.أ حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بهذا القطاع، ويبقى أهم تعريف ذلك الذي قدمه قانون المؤسسات

[1]- محمد وجيه بدوى تنمية المشروعات الصغيرة، الاسكندرية، المكتب الجامعي ، 2004 ،ص:5

[2]-براهيمي سمير. دور بحوث التسوق في إتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير.تحت إشراف : د محمد الطاهر درويش. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي 2009_2010. ص 127.

الصغيرة والمتوسطة لسنة 1953، إذ عرفها على أنها" تمثل المؤسسة التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة متنقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه". [1]

-**تعريف المشرع المصري:** تباينت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من هيئة إلى أخرى، إذ يوجد بها حوالي 24 تعريف وتعتمد مجمل هذه التعاريف على معيار العمالة وحجم الأصول الثابتة حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي توظف أقل من 200 عامل ولا تتعدى قيمة أصولها الثابتة 5 مليون جنيه مصري[2]

- **تعريف الإتحاد الأوروبي:** صدرت توصية المفوضية الأوروبية بإستخدام التعريف الجديد داخل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناءا على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام 1994.

وحدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1996 والذي يركز على ثلاث مقاييس.[3] (عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية ودرجة إستقلالية المؤسسة) حيث عرفها كما يلي:

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.
- المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير وتحقق رقم أعمال لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

[1] اسماعيل مناصرية نصيرة عقبة 'اثر اساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ' مجلة الغلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 15.اكتوبر 2008 ص 78

[2] محمد كمال حليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي دار المعارف مصر .2000.ص 393

[3] عثمان لخلف. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها. دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تحت إشراف: أ. ظواهر محمد تهامي.كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2003_2004.ص11

- **تعريف البنك الدولي:** هي تلك المؤسسات التي توظف في مشاريعها أقل من 50 عامل وتوصي بألا يقل رأس المال المستثمر عن 1000 دولار لكل عامل وألا يزيد إلى 5000 دولار للعامل أي لايتجاوز إستثمار المنشأة عن 100000 دولار.[1]
- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO :** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المشروعات التي يديرها المالك الواحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (إستراتيجية) وقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها مابين 100و500 عامل. [2]

المطلب الثاني :خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص التي تحددها، وتجعلها تحتل مكانة وأهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص، وعليه سنحاول هنا تناول وتحديد أهم هذه الخصائص :

1- **سهلة التأسيس ومرونة الادارة:** حيث أن رأس المال المطلوب لإنشائها أو لإقامتها وتشغيلها يعتبر منخفضا بالمقارنة مع المؤسسة الكبيرة، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، وهذا ما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها، ومن ثمة فهي أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، وهي أيضا تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض التكاليف الإدارية وهذا نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في اغلب الاحيان بين الادارة والتشغيل.[3]
2- **تكلفة العامل منخفضة :**بحيث أن تكلفة العامل في المؤسسة الكبيرة تزيد تكلفته عن المؤسسة الصغيرة، بمعنى أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في مؤسسة كبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في مؤسسة صغيرة، فعملية الإنتاج تكون بسيطة بعيدة عن التعقيد.[4]

---

[1] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة"مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية، الإبراهيمية 2007، ص 32

[2] - نبيل جواد,ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الطبعة الاولى مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع بيروت 2007 ص 32

[3] - بلقاسم زايري،هواري بلحسن،أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروربي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، منشورات مخبر الشراكة الأورومتوسطية، 13 -14 نوفمبر 2006 ،ص 251-253

[4] - محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 8- 9 أفريل 2002 ،ص 85

3- **تعديل النشاط وحتى إمكانية تغييره حسب احتياجات السوق:** هناك مرونة كبيرة في أنماط العمل وأساليبه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تغيير النشاط أو تعديله، حيث يرجع السبب في ذلك إلى قلة حجم المشروع من جهة وعدم وجود تعقيدات في العمل الممارس داخلها من جهة أخرى، وخاصة أن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد في الغالب على التكنولوجيات المتطورة والكبيرة في عملية الإنتاج.

4- **الاعتماد على الكثافة العمالية:** يعتبر هذا العنصر أهم ميزة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لانها تعتمد بشكل أساسي عليه في مراحل الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد أكثر على التكنولوجيا الحديثة من آلات ووسائل عمل كبيرة ومتطورة أثناء العملية الإنتاجية.

5- **الاعتماد على الخدمات المحلية** :إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على المواد الأولية المحلية، حيث يرجع السبب وراء ذلك في انخفاض أسعار تلك المواد، وكذا توفرها في الأسواق المحلية بشكل كبير، وكذا لعدم قدرة هذه المؤسسات على الإستيراد وهذا راجع لغلاء تكلفته، ودخول فيها أمور ذاتية تعرقل من وصولها بشكل وتكلفتها للمؤسسة.

6- **يمكن انشائها في مختلف المواقع** :إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسمح لها أن تنشأ في أي موقع، وهذا ما يسهل إمكانية خلق مجمعات إنتاجية جديدة وبتكلفة محدودة .

7- **القدرة على الابداع**:وهي ميزة تميزها عن باقي المؤسسات من خلال ارتفاع قدرتها على الإبداع وذلك لارتفاع قدرة اصحابها على الإبداعات الذاتية في مشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فانها تشجع عمالها على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العمال وتجارب الاخرين [1]

8- **السرعة في اتخاذ القرار** :إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تملك القدرة على اتخاذ القرار السريع والمناسب في الوقت الملائم، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فهي لا تتطلب دراسة وتنقيب وبحث عن أفضل القرارات لاتخاذها اثناء حدوث مشكلات.

9- **خلق فرص عمل** :تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والباحثين عن العمل، وهي بذلك تحد بشكل كبير من ظاهرة البطالة.

[1] -نبيل جواد، مرجع سابق الذكر 2007 ص 32 . 84-85

10- **سهولة القيادة والتوجيه** :وهذا ما يساعدها على تحديد الأهداف الواضحة للمؤسسة، وكذا سهولة في إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة

11-**تكاليف التدريب قليلة** :وهذا راجع لاعتمادها عل أسلوب التدريب أثناء العمل، فضلاً على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة وكذا إعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلاً وعليه تعد منبتا خصباً لتنمية المواهب والإبداعات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وادارتها.[1]

12-**يغلب عليها طابع الفردية**:وخاصة في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق ونجده في المؤسسات الصغيرة، وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.[2]

13-**تلبية طلبات المستهلكين**:حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أن أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رسمية من أجل توفير وتلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، لذلك فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة بين المستهلكين، كما توفر أمامهم الخيارات المتعددة لعرضها لأنواع مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات.

14-**الدقة في الإنتاج**: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص في الإنتاج وهذا ما يساعدها على اكتساب الخبرة، والاستفادة من نتائج البحث العلمي، وكذا كل المبادرات الرامية للإستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة.

15-**المعلومة تنتشر بسرعة**: وهي ميزة نجدها في مثل هذه المؤسسات، فسهولة انتشار المعلومة يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

16-**تغذي المؤسسات الكبيرة**: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مغذية للمؤسسات الكبيرة سواء من ناحية الإنتاج أومن ناحية الخدمات، وقد يكون التكامل بينهما هاما وضروريا،

[1]- بلوناس عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة بومرداس،17 -18 أفريل، 2006،ص 128

[2]محمد راتول ووهيبة بن داودية، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدروس المستفادة ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة بن بوعلي بالشلف الجزائر ،17-18 أفريل 2006 ص 172

فارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما البعض أمر أساسي، ولا يؤدي وجود مؤسسات صغيرة دائما إلى خلق منافسة ومواجهة للمؤسسات الكبيرة.

المطلب الثالث :اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يشهد العالم اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت تشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن أبرز ملامح الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في أعداد هذه المؤسسات في جميع دول العالم، حيث أدركت تلك الدول أهميتها قدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة وكذا تحويلها إلى قوى عمل حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة الإنتاج، حيث انها تقوم بالدور الأساسي والمحرك للتنمية والتشغيل، وتساهم في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، بالإضافة إلى ذلك فإن لها دور في زيادة الإنتاج المحلي والصادرات، وكذلك التجديد والإبداع، وهذا ما أدى إلى تكاملها مع المؤسسات الكبيرة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي . [1]

لقد ظهرت العديد من المشاكل العويصة التي تشهدها المؤسسات الكبيرة، فهي لم تستطع التعامل معها أو إيجاد حلول لها وحدها واستلزم الامر تعاونها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما ادى الى الاهتمام بها [2]

وهذا كذلك ما أدى إلى زيادة أهميتها بشكل كبير:

1-توفير فرص العمل وتقليل مشكل البطالة :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفر فرص العمل إذ تعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقي هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات

[1] عبد الله بلوناس وفارس طراد، الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للتسيير ، عدد رقم 4 ،جويلية – ديسمبر 2008ص 170-171،

[2] عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007 ،ص 31

البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة [1]

2-جذب وتعبئة المدخرات :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من احد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني, وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء والعائلة من اجل توظيفيها في استثمارات إنتاجية وخدماتية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا عمى محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين، الن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استمراتهم ,ولا يملكون فيها حق التسيير .[2]

3-تحقيق التكامل الصناعي :

حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى(اي تعتبر مؤسسة مغذية)[3] فالمؤسسات الكبرى ذات الإنتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة . فإنتاجها في اغلب الأحيان ال يتم في معاملها وورشاتها بنسبة 100 % بل لا بد من وجود تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها [4]

4-تحقيق التنمية الاقليمية :

[1]- عثمان لخمف.واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعميا .دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شيادة دكتوراه في العموم االقتصادية.تحت إشراف:أ.ظوابر محمد تيامي. كمية العموم االقتصادية وعموم التسيير. جامعة الجزائر .2003-2004 ص 56

[2]- زبير عياش. تأثير تطبيق اتفاقية بازل عمى تمويل م.ص.م"حالة أم البواقي" .مذكرة لنيل شيادة الدكتوراه في عموم التسيير.تحت إشراف.د.احمد بوراس..كمية العموم االقتصادية وعموم التسيير. جامعة العربي بن ميبدي.أم البواقي.2011-2012.ص 35

[3]- غالم عبد الله و سبع حنان .واقع م.ص.م.في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني. ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-6 – ماي 2013. كمية العموم التجارية وعموم التسيير . جامعة الوادي. ص 07.

[4]- زبير عياش . المرجع السابق . ص 36.

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي الواسع مما يجعلها قريبة من مصادر (الخامات والموارد البشرية)، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر منها:

- انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنها قادرة على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي فهي تحقق نوع من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة عن ذلك.
- تحقيق التوزيع العادل لمدخل فبانتشارها بين مختلف المدن ، يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضارية والمناطق الداخلية [1].

5- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوظيف والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم الأمر الذي ساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية عادة وا التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.[2]

حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة و ضمان العدالة في توزيع الدخل. [3]

المبحث الثاني :المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

في هذا المبحث تطرقنا الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر موضحين مراحل تطورها إضافة الى مختلف العوائق و العراقيل التي تؤثر على تطور هذا النوع من المؤسسات في الجزائر وفي الاخير تطرقنا الى الأساليب المعتمدة في تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[1] - زبير عياش.المرجع السابق.ص 36-37.
[2]- عالم عبد اهلل.سبع حنان.المرجع السابق.ص 07.
[3] - مرزوقي نوال.معوقات حصول م.ص.م الجزائرية على شهدة الايزو 9000 و14000 .دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية.مذكرة لنيل الماجستير في العموم الاقتصادية.تحت إشراف د.بوبزة محمد..كلية العلوم الاقتصادية .جامعة سطيف.2009-2010.ص92

المطلب الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

لم تتبنى الجزائر تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات لعل ابرزها التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 و المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اللذي يعرفها على انها " تلك المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع و/ او الخدمات تشغل من 01 الى 250 شخص ,و لا يتجاوز رقم اعمالها اربعة ملايير دينار جزائري ,او لا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري .[1] ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة :

نوع المؤسسة	عدد العمال(عامل)	رقم الاعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 10	اقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49	اقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	بين 400 مليون 4و ملايير	بين 200 و 1 مليار

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الإقتصادية التي عاشتها الدولة، من مرحلة الإقتصاد الموجه القائم على التوجه الإشتراكي إلى غاية الدخول في مرحلة إقتصاد السوق، وعلى العموم يمكن تمييز أربع مراحل أساسية مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن تمييزها كما يلي:

[1] - المواد 08,09,10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 02/17 الجريدة الرسمية ,العدد 02,المؤرخ في 2017/01/10,من ص 06.

2- السعيد بريبش ، تقييم تجربة الإقتصاد الموجه والإصلاحات الإقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية (واقع وافاق)_حالة الجزائر _أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2004/2003،ص87.

_مرحلة (1963_1982): خلال هذه الفترة ركزت الجزائر على إختيار إستراتيجية التنمية المعتمدة على مبادئ الإقتصاد الموجه وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، وإعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى، بإعتبارها رمزا للتطور التكنولوجي والنمو الإقتصادي والإجتماعي. ونتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهمشا، وهذا ما تؤكده قوانين الإستثمار الخاص بسنتي (1963 و 1966). 2.

حيث إهتم قانون سنة 1963 فقط بمعالجة عدم إستقرار المحيط الذي ميز الفترة التي تلت الإستقلال مباشرة، ولم يكن له أي تأثير على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي، أما قانون الإستثمار لسنة 1966، فعلى الرغم من أنه حاول تحديد نظام يتكفل بالإستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الإقتصادية الشاملة، وبناءا على ذلك أعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام، إلا أنه ساهم في وضع قيود وعراقيل حالت دون تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك نظرا لتأكيده على إحتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الإقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للإستثمارات على أساس معايير إنتقائية.

كما أعتبر القطاع الخاص خلال هذه الفترة قطاعا إستغلاليا، و شددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي وتكبح تطوره من ناحية العدد والإنتاج، إضافة إلى منعه من الإستيراد والتصدير. ولكن ذلك لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس أموالهم نحو الإستثمار الإنتاجي، حيث وصل عدد المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها سنة 1966 إلى 263 مؤسسة، توفر 10200 منصب شغل وإرتفع هذا العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم 1434 مؤسسة سنة 1973.[1]

مرحلة (1982_1990): منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية. ويمكن

[1] - نوال المرزوقي ، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000_دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية_مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010/2009،ص33.

2- جمال الدين كعواش ، تأثير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي _ دراسة حالة ولاية جيجل _ ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الصديق بن يحي _جيجل_ ، الجزائر ، 2010/2009،ص188.

- 3جمال الدين كعواش ، مرجع سابق ص 188.

إعتبار سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر، تجسد فيها بداية الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث وضع هذا القطاع في صميم سياسة التنمية، إذ تم وضعه في تكامل مع المؤسسات الكبيرة.2

وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980)، و الثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل إستمرار الخيار الإشتراكي، وإعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة. خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة بالمخطط، فقد تم إصدار قانون تنظيمي جيد متعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1982/02/21، والذي منح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الإجراءات والتي تضمنت على الأخص: 3

- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات، في بعض الحالات المواد الأولية.
- القبول المحدد بالترخيصات الشاملة للإستيراد، وكذلك بالنسبة لنظام الإستيرادات بدون دفع.

إلا أن هذه الأحكام الجيدة إستمرت في تدعيم بعض الحواجز التي تعيق توسع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، وذلك بسبب:

- إجراء الإعتماد أصبح إجباري لكل إستثمار، مما يشكل تراجع بالنسبة لقانون 1966.
- مساهمة البنوك حددت ب 30% من مبلغ الإستثمارات المعتمدة.
- المشاريع الإستثمارية لايمكن أن يتجاوز 30 مليون د.ج من أجل إنشاء المؤسسات الفردية أو الجماعية.
- يمنع على كل فرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للإستثمارات الخاصة OPCIP الذي كان تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، والذي كان من مهامه الرئيسية:

- توجيه الإستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات و مناطق يمكنها الإستجابة لإحتياجات التنمية، وتأمين تكامله مع القطاع العمومي.
- تأمين تكامل أحسن للإستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

ليتم بعد ذلك في سنة 1987 فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص، في وقت بدأت الجزائر تتجه تدريجيا نحو إقتصاد السوق، وبدأت بإعطاء دور أكبر للمبادرة الفردية .

الملاحظ أنه وخلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1984 قد زادت نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من 300% شاملة جميع القطاعات، حتى التي كانت متروكة سابقا، كالصناعات الكهربائية والميكانيكية الصغيرة و تحويل المعادن.

- **مرحلة (1990_2000)** : مع بداية التسعينيات تدهورت الأوضاع الإقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الإقتصاد الوطني، وإرتفاع التضخم ومعدل البطالة، وإستمرار تدهور ميزات المدفوعات، والإنخفاض الكبير في إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تكريس الجهود للإنتقال من إقتصاد موجه إداريا إلى إقتصاد موجه بآليات السوق، وتكريسا لهذا التوجه لجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، كما باشرت إجراءات الإنضمام المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي وأهم مامميز هذه الفترة هو: [1]

- قانون النقد والقرض رقم 90_10 المؤرخ في 14_04_1990 يشير إلى مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير تابعة للدولة
- المرسوم التشريعي الصادر في 05_10_1993 والمتعلق بترقية الإستثمار (قانون الإستثمار) ، وقد صدر هذا القانون لتدعيم إرادة تحرير الإقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الإستثمار
- الأمر رقم 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والمتضمن كيفية تحويل الملكية العامة للدولة لفائدة أشخاص طبيعين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.

[1] أمال بعيط ، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر _ واقع وأفاق _ دراسة حالة: لولاية باتنة Ansej,Angem,cnacمحضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، باتنة ، الجزائر ، 2017/2016، ص 129.

2أمال بعيط ، مرجع نفسه ص 129.

- **المرحلة 2000 إلى يومنا هذا:** في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار قانون رقم 18/01، والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يهدف إلى:

- تشجيع ظهور المؤسسات الجديدة، والرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع والإبتكار، وتشجيع عملية التصدير.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها وتحد من إمكانية إستمرارها، وترد هذه المشكلات إلى إعتبارات بعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عن الحجم الأمثل الذي يحقق وفرات داخلية وخارجية وعلى نحو يدفع بقدراتها التنافسية إلى الأعلى، وقد يكون أكبر مشكل تتعرض له هذه المؤسسات هو التمويل وطرق الحصول عليه، إن هذه العراقيل تحيط بكل المؤسسات سواء الصغيرة أو المتوسطة وحتى كبيرة الحجم إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض أرباحها بشكل كبير لدرجة توقف المؤسسة، وفيما يلي نبين جملة من المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات.

- **مشاكل التسويقية:** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقاط ضعف تسويقية منها: [1]

- ضعف المهارات التسويقية لدى إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- نقص المعرفة والقناعة بالمفهوم الحديث للتسويق وبالتالي ضعف الإهتمام ببحوث التسويق وإهمال نشاط التخطيط الاستراتيجي التسويقي القائم على نظم معلومات التسويق.
- إنخفاض المهارات البيعية لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- إقتصار الأنشطة التسويقية لدى هذه المؤسسات على أنشطة البيع والتوزيع.

[1] إلهام فخري طمليه ، التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل إستراتيجي" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009، ص33.

- إرتفاع تكاليف الدراسات والإستشارات التسويقية.
- إرتفاع الأسعار وتدني الجودة مقارنة بالمنتجات المنافسة المنتجة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية أو المستوردة.
- عدم إعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستراتيجيات تنافسية تدعم مركزها التنافسي أمام المؤسسات الكبيرة.

- **مشكلة العمالة:** من غير الممكن تحقيق سياسة فعالة للتصنيع بشكل عملي بدون كوادر علمية مؤهلة إذ ترتبط بمدى توافرها ومهاراتها وخبرتها جميع المراحل التي تشكل العملية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويمكن تلخيص أهم مشكلات العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي[1]

- عدم وجود إهتمام لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تأهيل وتدريب الكوادر العاملة أصحابها و انشغالهم بأعمالهم الخاصة.
- إنخفاض نسبة العناصر الريادية وعزوف عدد كبير من الشباب أصحاب الخبرات عن الحصول على القروض المصرفية
- إرتفاع حوادث العمل وانخفاض مستويات الأمن الصناعي بسبب الجهل بقواعد الأمن ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين و أرباب العمل أيضا.

- **المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية:** تتلخص أهم المشاكل الإدارية في كل من إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل(المواد، العمال، الآلات والأموال ....الخ)، تخطيط ووضع برامج العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هيكل تنظيمي للمؤسسة.

ويطرح أيضا مشكل ضعف التوجيه والتحفيز واستشارة العاملين لبذل المزيد من الجهد وتحقيق أهداف الجميع(أهداف شخصية وأهداف المؤسسة.)

[1] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات ألعمال في دعمها وتطويرها، الطبعة ألولى، دار ألايام للنشر والتوزيع عمان، 2016 ،ص45.

أيضا غياب الرقابة والمتابعة وتفقد سير العمل والإشراف لسد كل الثغرات الإدارية في الوقت المناسب إضافة إلى جملة أخرى من المعوقات الإدارية كنقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والافتقار إلى دارسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة كل هذه تعبر مقدمات لمشاكل إدارية قد تؤدي إلى فشل المؤسسة وزوالها و ان نقص المعلومات و الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو، ويلاحظ هذا النقص في :

- عدم معرفة الظروف المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار العام الذي تعمل فيه.
- عدم معرفة الأوضاع الاقتصادية وحركة الأسعار والأسواق؛
- عدم معرفة مواطن الخامات والمصادر البديلة لها؛
- عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتجات وامكانية فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم داخل وخارج الوطن؛
- الجهل بالتكنولوجيات الجديدة وكيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود الإمكانيات المتاحة؛
- عدم معرفة مصادر التمويل خارج نطاق العائلة والأصدقاء.
- جهل كيفية التعامل مع البنوك والإجراءات المتبعة للحصول على القروض .
- عدم معرفة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم الإلمام بالتوجيهات الحكومية والجهل بالهيئات المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم معرفة أشكال الإعانات وطرق الحصول عليها.

إن نقص المعلومات والخبرة التنظيمية عند أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من الأسباب الرئيسية في فشلها أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على المهارات التنظيمية الحديثة و خبرات متعددة يتم توظيفها في مجالات العمل المختلفة في جو من التنسيق

والمتابعة المستمرة مدعمة بنظام معلومات متكامل وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

-**مشاكل اقتصادية** : وتتمثل أساسا في حصول إنكماش في النشاط الاقتصادي، أو ركود في قطاع نشاط مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو في قطاع آخر يكون المشروع مرتبط به[2] .

-**مشاكل التموين**: يمثل التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، خاصة المستوردة منها، أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لان معظمها يفقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة. فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي إ هتمت بإستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية. وهذا ما أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين و ارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية. ويعود ذلك إلى مشكل الصرف(خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال [3]

-**ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني**: يعود ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل التالية – :الانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية، وعدم إستحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية و انخفاض الأسعار؛

– إن الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة جعلها تواجه ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه وأذواق وتفضيلات المستهلكين في منطقة عملها؛

[1] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ص77.
[2] صالح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011 ،ص282
3 [3] أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي –حالة والية جيجل-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى –جيجل-، الجزائر، 2014/2013 ،ص162.

– يعد إرتفاع تكاليف النقل من المشاكل التسويقية المهمة التي تواجه المؤسسات الصغيرة وهذا سيضعف من إمكانية إنتشار المنتج إلى اسواق أبعد من مكان تواجد المؤسسة؛

–ضعف الحوافز المادية للمنتجات المحلية بما يجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة، وضعف إجراءات الحماية التجارية والحكومية وعدم قدرتها على منع عملية إغراق السوق مما يعد من العوامل المحيطة لهذه المؤسسات؛

–عدم توفر الإمكانيات المالية اللازمة لتطوير الإنتاج و استخدام تكنولوجيا متطورة قد يبقي الانتاج بشكله التقليدي، ومن ثم يجعل المستهلك المحلي يفضل المنتجات الأجنبية المماثلة [1].

–**مشاكل التمويل:** تعاني المؤسسات من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية نظرا لعدم توفر آلية ائتمانية قادرة على تلبية متطلبات المقرضين والمقترضين مع ايجاد سياسات و اجراءات تجعل من عملية الاقراض عملية مربحة لكلا الطرفين، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك تعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية محفوفة بالمخاطر وغير مجدية بحجة أنها لا تتوفر على الضمانات الكافية وأن تكاليف إدارة عمليات الإقراض تعتبر عالية نسبيا بسبب كثرة المؤسسات التي تطلب القروض.[2]

وبالتالي يمكن اختصار المشكلات التمويلية في النقاط الآتية[3]

–إرتفاع سعر الفائدة ومعدل التضخم: من حيث تأثيره في إرتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى إرتفاع تكاليف التشغيل؛

–عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة؛

[1] مين كعواش مرجع سابق الذكر ،ص162.

[2] لطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001 ،ص70.

[3] جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في والية سطيف الفترة 1999 - 2001 ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، الجزائر، 2009 ،ص5.

-تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض؛

- إشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين؛

-إرتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال، الدخل، الأرباح التجارية وغيرها.

المبحث الثالث : الأساليب المعتمدة في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد صدرت العديد من النصوص القانونية التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الجزائر سواء في مجال التمويل وضمان القروض وحرية حركة رؤوس الأموال أو في مجال التحفيز الضريبي و الجمركي والعقاري، وكذلك في جمال التعاون الدولي .

المطلب الأول: الاجراءات المعتمدة في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من الإجراءات المتخذة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكرها كما يلي[1]

الفرع الأول :في مجال التمويل

تعد مسألة التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغرية والمتوسطة لذا ينبغي تنمية القدرات و السياسات البنكية لصالح هذه المؤسسات، ويتمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض منها :

-حركية مكشوفة في الحساب الجاري من أجل تمويل استغلال المؤسسة؛

-إستعمال القروض المستندية كوسيلة مالية أساسية في العالقة التجارية و المالية الخارجية .

[1]يوسف قريشي،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة ميدانية،أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،2004-2005،ص-ص: 59-69

أما شروط الاستفادة من القروض، بعد دراسة وضعية المؤسسة وتحليل توازنها المالي، يطلب من الزبون عدد من الضمانات والتي تعتبر وسيلة ائتمان بالنسبة للبنك يمكن تمييز ما يلي :

- ضمانات عينية لبعض الأشكال من القروض؛
- ضمانات شخصية تتطلبها الصيغة القانونية أو الحالة المالية للمؤسسة.

من أجل ضمان قدرة النظام المالي و المصرفي في الجزائر على الأداء الأفضل في تقديم خدمات على أحسن وجه اتخذت الإجراءات الآتية نذكر منها:

الإجراءات المالية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1998 :

1-التطبيق الفعلي لعملية الإيجار

✓ القيام بورشات عمل بني وزارة الصناعة و الهيئات المالية للتكفل بالتطبيق؛

✓ إنشاء شركة إيجار بين المؤسسات العمومية والبنوك وهي شركة مالية متخصصة.

2- تخفيض آجال معاجلة الملفات :

✓ ضرورة معاجلة ملفات القروض بشكل أسرع؛

✓ تحسين علاقات الاتصال بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين.

3- إنشاء شركة رأسمال المخاطرة :

✓ شركة لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطرة.

4-صندوق ضمان الاستثمارات:

✓ ضمان في حالة عدم تسديد القرض المتفق مع البنوك.

5-إنشاء بنك للتمويل المتوسط والطويل الأجل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

✓ إنشاء هيئات مالية تتكفل بالتمويل المتوسط و الطويل الأجل؛

✓ توسيع صلاحيات البنوك التجارية فيما يخص القروض قصيرة الأجل .

6-تطبيق وسائل للتسديد أكثر ضمان :

✓ تعدد وسائل التسديد بضمان أكثر مثل بطاقة القروض.

- فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالاستيراد و التجارة نصت المادة 69من القانون المالية لسنة2003 على أنه يؤسس عند الاستيراد اقتطاع بمعدل4% يطبق على

البضائع الموجهة خصيصا للشراء وإعادة بيعها على حالتها و يخصم مبلغ الاقتطاع من الضريبة على أرباح الشركات.

- أما في ما يخص الامتيازات المالية التي منحت للمستثمرين والذي نص عليها الأمر رقم 03/01 المؤرخ في أوت المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 10- 11أن الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها والاستثمارات ذات الاهمية الحاجة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، تستفيد من المزايا التالية :
- الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية؛
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما خيص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لانجاز الاستثمار.

إن هذه الإجراءات التمويلية من شانها السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من القروض بسهولة، وتعامل مع البنك بمرونة أكثر و إجراءات أقل تعقيدا، كما ستسمح للمؤسسات بالدخول إلى الأسواق الخارجية

الفرع الثاني :في مجال الضرائب

تعكس الاصطلاحات الضريبية المطبقة ابتداء من أفريل1992 رغبة السلطات العمومية في العملية التنموية و جعل هذه الأداة أكثر توافقا مع المؤسسات العاملة في حقل الاقتصاد من خلال تخفيف الضغط على النشاط الإنتاجي ومن بني هذه الضغوطات نذكر منها:

- إرتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة الناتج عن إعادة تقييم تكاليف الأموال الثابتة ؛
- إرتفاع سعر المواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض العملة .وفيما يخص بعض الإجراءات الضريبية المطبقة لصالح المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فقد قامت بتعديلات على النظام الضريبي من أجل إستمرارية و تشجيع و تنمية هذه المؤسسات و هي :
  - ✓ تخفيض الضرائب على الأعباء الاجتماعية؛
  - ✓ تطبيق ضرائب منخفضة على الأرباح المراد استثمارها

- ✓ إعفاء جزئي من الضرائب على أرباح المؤسسات الجديدة؛
- ✓ تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة إحياء مؤسسة جديدة.

الفرع الثالث :في مجال الجمركة

اتخذت السلطات العمومية عدة إجراءات، لتجاوز الصعوبات وبعث نشاطات النسيج الصناعي بصفة عامة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة. من بين هذه الإجراءات ما يلي :

- ✓ تنشيط مصلحة التقييم للهيئة المعنية (الجمارك):
  - يجب على هذه المصلحة أن تتضمن ممثلين عن الغرفة الوطنية للتجارة والمهنيين.
- ✓ إعادة النظر في نص المادة التي تعاقب المتعاملين :
  - تعويض العقوبة بضمان مالي.
- ✓ مراجعة الحقوق الجمركية :
  - المواد الأولية وسلع التجهيز الغير منتجة محليا فرض حقوق جمركية بنسبة 3 % الى 5% ؛
  - المنتوجات النهائية المكملة للمنتوجات المحلية والمواد الأولية وسلع التجهيز بمعدل 15 % إلى 20% –المنتوجات التقليدية المستوردة تطبيق معدل أقصى 50 %.

الفرع الرابع :في مجال الاستثمار

بعد مراجعة عميقة من طرف السلطات العمومية لقانون الاستثمار بما كان يتميز به من تسهيلات وحوافز إلا أنه كان يفتقد للكثير من الهياكل التي تجسد أحكامه على أرض الواقع، لهذا ولإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار جاء الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 03/01 المؤرخ في 01/08/20 والذي يهدف إلى :

- إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني؛
- توسيع مفهوم الاستثمار يشمل الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع؛
- اقتراح استراتيجية وأولويات تطوير الاستثمار

- اقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية تتلاءم مع تمويل الاستثمار؛
- إنشاء صناديق دعم الاستثمار؛
- توفري خدمات إدارية "استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب ."

بالإضافة إلى ذلك إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بديلا لوكالة دعم ومتابعة الاستثمار APSIوالتي كانت متركزة في العاصمة دون تمثل ولائي أو حتى جهوي، الوكالة الجديدة ANDI تعد وكالة وطنية لها فروع جهوية ستسمح على القضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار وهذا ما سيشكل دعما حقيقاً لمنح فرص الاستثمار للراغبين على كامل التراب الوطني وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازنا تنمويا على المستوى الجهوي، إلى جانب ذلك تضمن قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI الذي سيتولى اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار .

المطلب الثاني: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغرية والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبني دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي نذكر من هذه التعاونيات ما يلي : [1]

تضمن هذا التعاون :

- ✓ مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا؛
- ✓ مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

الفرع الثاني :التعاون الجزائري الكندي

إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسنين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي، تم توقيع هذا الاتفاق مع ممثل الخارجية الجزائري والوكالة

[1] قدي عبد المجيد، ددان عبد الوهاب،محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كمداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-،جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي27-22نوفمبر،2002،ص-ص:1-4

الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

الفرع الثالث :التعاون الجزائري الايطالي

حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين و الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

الفرع الرابع :التعاون الجزائري النمساوي

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

خاتمة الفصل الأول :

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في جميع اقتصاديات الدول، فقد أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد وبشكل كبيرة على هذه المؤسسات فقد رأى فيها المنفذ والحل لإنجاح سياسته فرغم الاختلاف في وصف هذه المؤسسات إلا أن خصائصها وأهدافها واحدة .والجزائر مثلها مثل باقي الدول تهتم كثيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من ظهور ها المتأخر نوعا ما، فال زالت تعاني من عدة مشاكل وعراقيل تحد من تطورها إلا أن مشكلة التمويل تعد المشكل الأكبر من حيث صعوبة حصولها على التمويل الكافي من المؤسسات المالية، وكذا تعقيد إجراءات منح القروض وأنواع البيروقراطية التي تمارسها هذه المؤسسات، خاصة أن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل تكون في مختلف م ارحل حياتها، فهي عملية متلازمة لها.

الفصـــــــل الثاني :

طرق تمويل المؤسسـات الصـــــغيرة

و المتوسطـــــــــة

المبحث الاول : الاطار النظري للتمويل

يعتبر التمويل من أهم النقاط التي ترتكز عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من دور كبير في تنمية آدائها وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بحيث يساعدها على استغلال أهم الفرص المتاحة لها في القطاع الذي تختص فيه لزيادة نشاطها وتحقيق حد أقصى من العوائد، مما يجعلها رائدة في المحيط الذي تشغله. وتتعدد مصادر التمويل بين داخلية وخارجية .سنتطرق في هذا المبحث بصفة عامة للتمويل من خلال إبراز تعريفه وأهميته .

المطلب الأول: مفهوم التمويل

يعرف التمويل على أنه "الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال وقيل بأنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود، و استثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا. في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به و اتجاهات السوق المالي [1]

- التمويل هو "الطريقة التي يحصل بها الأفراد والشركات على الأموال والسلف، نقول مثال: أن شركة عقدت صفقة تمويل على أساس موجوداتها، أي إنها حصلت على القروض بضمان [2]. "
- التمويل هو "ذلك النشاط الذي يهتم بتدبير الأموال اللازمة لتسيير عمليات المنظمة من أفضل مصدر تمويلي"[3]

من خلال هذه المفاهيم نستنتج المفهوم الشامل للتمويل على أنه توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة

[1] عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ،ص11

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 51.ص، 2013

[3] محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ،ص19.

ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا .فعملية التمويل تتمثل في إيجاد الموارد المالية اللازمة من أجل توظيفها في مشاريع إستثمارية تدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد .

المطلب الثاني: أهمية التمويل

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها إستخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في[1] :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء أو إستبدال المعدات؛
- -يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

المطلب الثالث: مصادر التمويل

تعددت مصادر التمويل التقليدية واختلفت كلا حسب مصدرها، أو حسب غرض ومدة الحصول عليها إلا أنه تم تصنيفها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

اولا :مصادر التمويل الداخلية: وهي تلك المصادر التي تحصل عليها المؤسسة ذاتيا دون اللجوء إلى مصادر خارجية والمتمثلة فيما يلي [2]:

– **التمويل الذاتي:** يلعب التمويل الذاتي دورا أساسيا في سياسة التمويل للمؤسسة، سواء في المدى القصير أو الطويل، بحيث تلعب نتيجة الدورة دورا هاما في تمويل المؤسسة ذاتيا غير أنها ليست المصدر الوحيد للتمويل الذاتي داخل المؤسسة، بل توجد عناصر أخرى كالاهتلاكات و المؤونات تشكل علاقة تدعى بالقدرة على التمويل الذاتي.

[1] معارج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري" المفاهيم والأسس"، دار كنوز المعرفية للنشر والتوزيع ، عمان، 2012 ،ص 16.
[2] باديس بن يحيى بو خلوه، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013 ،ص ص98-99

✓ **مزايا التمويل الذاتي :**

- هو المحور الأساسي الذي يستند عليه تمويل المؤسسة؛
- كونه المقياس الذي يتم من خلاله جلب التمويل الخارجي من طرف المؤسسة، فهو عبارة عن الضمان الذي تستطيع المؤسسة بواسطته إعادة تشكيل تسبيقات ممنوحة؛
- التمويل ذاتي مرتفع يطمئن حاملي رؤوس الأموال الخارجين على إمكانية زيادة أموالهم؛
- التمويل الذاتي هو الذي يخلق قدرة المؤسسة على تسديد ديونها .

✓ **مكونات التمويل الذاتي :**

1- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا هاما يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمنشأة وهي تمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة لغرض إعادة إستثماره، كما تستخدم في حالة المنشآت التي تواجه الكثير من المشاكل المالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو المنشآت التي تواجه ظروف إقتصادية متقلبة، إذ يتم إحتجاز الأرباح لتوفير متطلبات السيولة [1].

2- **الأحتياطات :** وتنقسم الى نوعين [2]

2-1 احتياطات الأرباح غير الموزعة: وهي أرباح محققة لدى المنشأة في سنين سابقة وغير موزعة على المساهمين ومحتفظ بها للاحتياط المستقبلي، وهي نوعان :

- -**إحتياط إجباري أو قانوني:** يتم أخذه بحسب الأنظمة والقوانين المودعة.
- **إحتياط إختياري:** يتم أخذه بموافقة الهيئة العامة للمساهمين في المنشأة.

2-2 إحتياطات رأسمالية: تنجم عن إعادة تقييم موجودات المنشأة.

3- **الأهتلاكات:** يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المتخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ،ص294.
[2] أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ،ص 28-29.

تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقدم التكنلوجي التكنولوجي. [1]

4- **المؤونات:** طبقا لمبدأ الحيطة والحذر، لابد على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأخطار المحتملة ذات الطابع العشوائي بالنسبة لمبلغها وكذا استحقاقها، وهذا ما تترجمه المؤونة التي تثبت إما قيمة الأصل أو زيادة قيمة الخصوم، فهي كمبلغ من النقود تخصصه المؤسسة لمواجهة تغطية نفقة أو خسارة محتملة.[2]

ثانيا :مصادر التمويل الخارجية: تلجا المنشأ إلى التمويل الخارجي إما أن مصادرها الداخلية لم تغطي جزء أو كل إحتياجاتها المالية، أو أنها ترغب في تمويل إحتياجاتها من المصادر الخارجية، والمتمثلة في:

1-**التمويل قصير الأجل** :يتكون من

- **الائتمان المصرفي:** تحصل الشركة على القروض المصرفية قصيرة الأجل من البنوك وتمنح هذه القروض لفترة لا تتجاوز العام، وقد تكون في شكل تسهيلات إئتمانية مستمرة وتعرف بإتفاقيات تدوير القرض، أو خط الإئتمان ،إذ يتم عقد إتفاق بين الشركة والبنك يتم بموجبه تحديد الحد الأقصى للإئتمان الذي يمنح خلال أي فترة زمنية وعادة ما يتم الإتفاق على خط الإئتمان لمدة سنة .[3]
- **الإئتمان التجاري:** ويتمثل في التسهيلات التي يمنحها المورد للتاجر، وتنشأ بقيام المنشأة بالشراء الآجل وذلك إما بكمبيالات أو على شكل حساب جاري[4]

2-**التمويل المتوسط الأجل :**

- **قروض مصرفية متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها في العادة من سنة إلى سبعة سنوات، موجهة أساسا لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج، و أغلب هذه القروض مرهون بضمان [5].

---

[1] عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، جامعة دمشق، دمشق، 2009 ،ص34

[2] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و نشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ،ص38

[3] دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، ، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010 ،ص171

[4] عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس- مفاهيم- تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ،ص73.

[5] مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ،ص189

- **قروض المدة:** تتميز قروض المدة بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح بين 3 إلى 7 انخفاض مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض سنوات مما يعطي للمقترض الاطمئنان بتوفر التمويل وانخفاض مخاطر القروض القصيرة الأجل، ومن المتعارف عليه أن معدل الفائدة على قروض المدة هذه يكون أعلى من ذلك المعدل على القروض قصيرة الأجل لتعويض المؤسسة التمويلية عن مخاطر ربط أموالها لفترة زمنية أطول، و يتحدد معدل الفائدة على القرض المذكور بسعر الفائدة السائد في السوق، وحجم القرض وتاريخ إستحقاقه والجدارة الائتمانية للمؤسسة المقترضة .
- تسدد قروض المدة على أقساط دورية متساوية تدفع كل ربع أو نصف سنة أو سنويا، وقد تكون هذه الأقساط متساوية أو غير متساوية، ويكون الدفع وفقا لجدول تسديد يتم الإتفاق عليه بحيث يتناسب مع التدفقات النقدية للمؤسسة والناتجة عن الأصل الذي تم تمويله وبحد أدنى من الضغط على سيولة المؤسسة، كما تتضمن إتفاقية قروض المدة عادة مواثيق حماية للحفاظ على حقوق الجهة المقرضة [1].
- **قروض التجهيزات:** عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات. وتدعى هذه قروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة. وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى ال20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول، تدفع من قبل المقترض .[2]

3-**التمويل طويل الأجل:** يشمل التمويل طويل الأجل ما يلي :

- ✓ **أموال الملكية:** والمتمثلة في:

[1] أمين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي –حالة والية جيجل-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم ص 108

[2] أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 47.

- **الأسهم العادية:** تصدر الأسهم العادية عن الشركات بحصص متساوية وكل حصة تسمى سهم. وتعتمد الشركات المساهمة بشكل كبير على الأسهم العادية كمصدر طويل الأجل لتمويل رأس المال وخاصة في مرحلة تأسيسها[1] .

ومن مميزات الأسهم العادية ما يلي [2]:

- لا تشكل كلفة ثابتة على الشركة، لأنه لا يستحق عليها عائدا إلا إذا تحقق الربح، وتقرر توزيعه كله أو جزءا منه؛
- تفادي فرض بعض القيود المالية التي قد ترد مع مصادر التمويل الأخرى، مثل الحفاظ على مستوى محدد من المديونية، ومستوى معين من أرس المال؛
- قد تكون أكثر سهولة في التسويق من أدوات الدين الأخرى، خاصة إذا كان مستقبل الشركة المصدرة لها جيدا .

- **الأسهم الممتازة:** يطلق على هذا النوع من الأسهم مصطلح أسهم التمتع، وتترتب هذه الأسهم على المنشأة التي تصدرها دفع مقسوم أرباح محددة مسبقا على شكل نسبة مئوية من القيمة الإسمية للسهم أو مبلغ ثابت في كل سنة، وتجمع هذه الأسهم بين مزايا التمويل بالسندات وبين مزايا التمويل بالسهم العادية .[3]

ومن مميزات الأسهم العادية[4]:

- الأسبقية في الحصول على حصتها من الأرباح قبل الأسهم العادية؛
- إمكانية تجميع أرباحها وتراكمها؛
- حق تحويلها إلى أسهم عادية؛
- ذات قيمة إسمية ثابتة في حالة تصفية المنشاة

✓ **الأموال المقترضة:** ونجد :

- **قروض طويلة الأجل:** والتي يمكن الحصول عليها من البنوك وشركات التأمين، تمنح للمنضمات وتتراوح مدتها بين خمسة وخمسة عشر سنة [1].

[1] علي العباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص276
[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009 ،ص111
[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ،ص362
[4] المرجع نفسه، ص362.

- **السندات:** السند هو ورقة مالية تصدرها الشركات المساهمة أو المنظمات الحكومية، وتعبر عن قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محددة ويحمل سعر فائدة ثابت أو متغير، وتلتزم المنشأة التي أصدرت السند بدفع قيمة السند عند تاريخ الاستحقاق [2]، وعادة ما يتم دفع الفوائد على السندات بصورة دورية سنوية أو نصف سنوية، فيتم بأشكال وطرق كثيرة إما تسديد قيمة السندات في نهاية المدة أو التسديد بأقساط متساوية خلال المدة. [3]

ويختلف السند عن الأنواع الأخرى للقروض في[4] :

- كونه يباع إلى فئات مختلفة سواء للجمهور العادي أو للمؤسسات المالية، بينما يتم الحصول على القروض المصرفية من مصادر محددة؛
- إن حامل السند يستطيع بيعه في الأسواق المالية إلى أي جهة أخرى راغبة فيه؛
- الإقراض المصرفي يخضع للسياسة الائتمانية في المصارف التجارية والى توجيهات البنك المركزي في حين أن إصدار السندات يخضع أيضا إلى تشريعات وتنظيمات السوق المالي الذي سيتم بيع تلك الإصدارات فيه .

أنواع السندات: يأخذ التمويل بالسندات عدة أشكال منها[5]

- التمويل بالسندات العادية؛
- التمويل بالسندات المضمونة؛
- التمويل بالسندات ذات الدخل؛
- التمويل بالسندات متقاسمة الأرباح؛
- التمويل بالسندات القابلة للاستبدال؛
- التمويل بالسندات القابلة للاستدعاء.

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ،ص514
[2] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ،ص255
[3] عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007 ،ص87
[4] أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص87
[5] در يد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2009 ،ص ص213-215.

ثالثا مصادر التمويل المستحدثة : خلافا لمصادر التمويل التقليدية تم إعتماد مصادر جديدة للتمويل تتمثل في مايلي :

1. **السوق المالية الثانية (البورصة):** هي آلية للتوسط بين قطاع الادخار المحلي والاستثمار الوطني والأجنبي، وعملية التمويل الاستثماري أو إعادة ضخ الاستثمارات في البنية التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حاجاتها من الأموال الكافية لإعادة توسيع الإنتاج وتجديد حركته على مستوى إقتصاد السوق وبلجوء هذه الأخيرة إلى البورصة للادخار العلني بدلا عن القروض البنكية ويمكنها من تنمية رأسمالها وتمويل برامجها الاستثمارية الأكثر طموحا وكذا تنويع مصادر التمويل، وتسمح هذه الآلية للمؤسسات بإدخال مساهمين جدد في رأسمالها [1]
2. **شركة رأس المال المخاطر:** مهمة هذه الشركات هي تمويل الفنيين والشركات الصغيرة، والتي ال يملك أصحابها كفايتهم من المال اللازم للتشغيل. وتتعامل شركات رأس المال المخاطر مع هذه الأعمال بالمشاركة ومن ثم تعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارة المشروع، كبديل عن أسلوب البنوك التقليدية في تركيزها على الضمانات وسابقة الأعمال وحجم القوائم المالية، ذلك أن رأس المال المخاطر يتم إسترداده في نهاية برنامج الاستثماري بعد إدارج عائد يحسب على أساس الربح المحقق ومن دون تقديم أي ضمان عند إبرام عقد المشاركة، ويتحمل المستثمر المخاطر أي السارة كليا أو جزئيا في حالة فشل المشروع الممول[2]

- **هدف رأس المال المخاطر:** مع العلم أن الهدف الأساسي لشركات رأس المال المخاطر هو الحصول على فائض القيمة المتوقع على المدى المتوسط أو الطويل حال خروجه من المشروع ، فالمخاطرة برأس المال يقوم عمله على مبدأ المغامرة [3]

3. **عقد الفاكتورينغ:** هو عملية جديدة تدخل في إطار عمليات التسليف، وتهدف إلى التسديد أو تحصيل الديون في الأجل القصير، وقد عرفت أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعاملت بها الشركات الأمريكية كحل عملي لتحصيل الديون المترتبة

[1] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص216
[2] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص216
[3] براق محمد، بن زواي محمد الشريف، رأس المال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014 ،ص18

لها على عملائها، قبل إستحقاق تلك الديون، لما يوفر لتلك الشركات سيولة تسهل لها عملها، بدال من تجميد مبالغ طائلة بإنتظار مواعيد إستحقاق تلك الديون. وما لبث التعامل بعقد الفاكتورينغ أن إنتقل الحقا إلى القارة الأوروبية، وهو يعتبر اليوم من العقود الحديثة التي ترتدي أهمية بالغة، نظرا لما يوفره من حلول عملية لمسألة تسليف الزبائن، والبيع مع منح المشتري آجالا للدفع.[1]

4. **التمويل التأجيري:** يقصد بعمليات التأجير التمويلي عمليات تأجير تجهيزات ومعدات و آلات على أنواعها مشتراة من المؤجر بهدف تأجيرها مع الاحتفاظ بملكيتها، شرط إعطاء المستأجر حق تملكها لقاء ثمن متفق عليه تحدد شروطه عند إجراء العقد مع الأخذ بالاعتبار ولو جزئيا، الأقساط المدفوعة كبدالة إيجار[2] وبعبارة أخرى تشير عملية الاستئجار إلى إتفاق منشأتين بحيث تقوم المنشاة المستأجرة بإستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل إلتزامها بدفع مبلغ معين، ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشاة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه وقد إنتشر هذا الأسلوب إنتشارا كبيرا في ميدان الأعمال.

- **أشكال التمويل التأجيري:** يأخذ التمويل التأجيري ثلاثة أشكال تتمثل في :

- **الاستئجار التشغيلي:** وفيه يتم تأجير الأصل لمدة معينة يقوم خلالها المستأجر بالاستفادة من الأصل والانتفاع باستخدامه، وخلال هذه المدة ال يكون المستأجر مسؤولا عن أي أعطال تحدث للأصل، ولا يكون مسؤولا عن إجراء عمليات صيانة أو إصلاح للأصل، حيث أن على المؤجر شركة التأجير العمل على أن يظل هذا الأصل صالحا للاستخدام والتشغيل، وبالتالي تكون العلاقات التعاقدية القائمة بين المستأجر وبين المؤجر عالقات مرتبطة أساسا بقدرة الانتفاع بخدمات تشغيل الأصل[3] .وتوجد العديد من أنواع الاستئجار التشغيلي، لعل من أهمها عقد إيجار السيارات، والحاسبات، وماكنات التصوير، وعقود لإيجار خدمات التليفون[4] .

[1] مروان كركبي وآخرون، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002 ،ص28
[2] هشام خالد وآخرون، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002 ،ص18.
[3] محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001 ،ص ص108-109
[4] أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية، مصر، 2008 ،ص118

- **البيع ثم إستئجار الأصل:** إذا كانت الشركة تمتلك قطعة أرض أو مباني أو جهاز معين فإنه يمكنها بيع هذا الأصل وفي نفس الوقت تستأجره بناءا على إتفاق بين مشتري الأصل والبائع لذات الأصل [1].
- **الاستئجار المالي:** هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها، أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة.[2]

5. **التمويل بالصيغة الإسلامية:** تخضع أدوات عمل البنوك الإسلامية مبدئيا لقواعد الشريعة الإسلامية، وما يمكن استنباطه منها بهدف الوصول إلى استثمار المال في الميادين المباحة شرعا اخضاعه لقاعدة الغنم بالغرم وتنويعه بين ميادين مختلفة بالشكل الذي يضمن مردودية معقولة ويقلل من المخاطر أكثر ما يمكن، وتتمثل أهم صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية فيما يلي [3]:

- **التمويل بصيغة المشاركة:** تطبق المشاركة في المصارف الإسلامية على عدة صيغ أهمها:

- **المشاركة في صفقة معينة:** وهي إشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كإستيراد سلعة، وتنتهي العملية ببيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح .
- **المشاركة المتناقصة:** وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع مستقبلا.
- **المشاركة الدائمة:** وهي إشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل .ويمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركة بين المصرف

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، مرجع سابق، ص514.
[2] سمير محمد عبد العزيز، التمويل واصالح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997 ،ص183
[3] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر،23-24 فيفري 2011 ،ص ص11-12.

وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف البنك إلى جانبها، مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية و التحليلية لمشروعات ذلك القطاع، مما يزيد من قدرتها على النمو، كما أن مساهمة صاحب المنشاة في حصة من التمويل تجعله حريصا على نجاح المؤسسة، إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية البنك مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- **التمويل بصيغة المضاربة:** بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة التمويل بالمضاربة يصبح البنك الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شريكان، بحيث يقدم البنك ماله وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عمله وخبرته، ويكافأ صاحب المؤسسة على عمله بأن يحصل نصيب من الأرباح وفق نسب محددة مسبقا .
- **التمويل بصيغة المرابحة:** وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية في تمويل قصير الأجل وخاصة في تمويل المخزونات، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع البنوك في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات .
- **التمويل بصيغة السلم:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل على التمويل من خلال تقديم البنك الإسلامي تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأسمال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه، خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم مواز مع جهة أخرى لبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.

البيع الآجل: يعطى هذا الأسلوب في التمويل لصاحب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالحصول على العقارات والمعدات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المؤسسة الفرصة في تعويض النقص المادي

الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وانما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا الشيء من شخص آخر وبيعها لصاحب المشروع بالتقسيط.[1]

الأستصناع: يتم من خلال تقديم طلب للصانع بأن يصنع شيئا بثمن معلوم، علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، ويتم تحديد الإتفاق على الأستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، ويشترط في الأستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح. الصانع، وال يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، وهذه الخاصية تجعل الأستصناع يحظى باهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة [2].

[1] حرزي محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم اإلقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008 ،ص30

[2] المرجع نفسه صفحة 30

المبحث الثاني : البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتناول في هذا المبحث ماهية البنوك التجارية الغلاقة التي تربطها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمشاكل الي تواجه عملية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :ماهية البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا في تحقيق مشروع التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر الوسيلة التي تعتمد عليها في عمليات التطور الاقتصادي وذلك من خلال قدرتها على توفير الأموال و تحويلها إلى إئتمان لتمويل المؤسسات.

الفرع الأول :تعريف البنوك التجارية :

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على انها:

" أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموضوعة في المواد من 110 الى113 هذا القانون"

و بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية [1]:

- جمع الودائع من الجمهور؛
- منح القروض؛
- توفري وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على أدائها.

كذلك البنوك التجارية يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع، وهي تلك التي تتعامل بالائتمان المباشر و الغير المباشر، وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.[2]

[1] لطاهر لطرش،تقنيات البنوك، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعة المركزية بن عكنون،الطبعة السادسة،2007.ص:202.
[2] خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2000،ص:35

وحدد قانون البنوك رقم 163 لسنة 1957 البنك التجاري بأنه كل مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل ال يتجاوز سنة.[1]

تتمثل وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

1. **تعبئة المدخرات:** تعني الاحتفاظ بودائع الأفراد و الشركات والمؤسسات وتنمية تلك الودائع، وتكون هذه الودائع في شكل حسابات جارية تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة بإعتبار انها ترتبط بأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرفهم في أي وقت؛
2. **خصم الأوراق التجارية:** تمثل الكمبيالات التي تعتبر أداة للإئتمان التجاري، تؤدي إلى تنشيط و تسيير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة، في حين المستفيد يحتاج إليها لمباشرة أعماله فيتقدم إلى أحد البنوك التجارية التي تقوم بخصمها؛
3. **وظيفة التأمين:** تامين الزبائن أصبحت وظيفة أساسية تقع على عاتق البنوك إذ أن بواسطتها تضمن البنوك المزيد من الموارد وكذلك المزيد من الزبائن، ويذكر أنه حتى في حالة تحقيق حالات لعدم التسديد فإن البنك يستمر في طمأنة زبائنهم وتأمينهم ووظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض إذ يشترط البنك على زبائنه من أجل الحصول على القرض القيام بالتأمين على مشروعه؛ [2]
4. **الاستثمار في الأوراق المالية:** هي الأسهم والسندات، حيث تقوم البنوك بشرائها عندما تتوقع ارتفاع أسعارها و يحدث العكس عند إنخفاض أسعارها ويسمى بالاستثمار الغير مباشر، أما إذا ساهمت البنوك مباشرة في إنشاء بعض المشروعات يصبح الاستثمار مباشر؛
5. **تمويل التجارة الدولية:** يطلق عليها بالتوسط أو الوساطة في المعاملات الخارجية حيث تقوم البنوك بدورها في إنجاز عمليات التجارة الدولية، وبالتالي تعمل على

[1] محمد سمير أحمد،الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة ألولى،2009 ، ص :111.
[2] عياش زبير،فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية،مذكرة ماجيسترغير منشورة،جامعة أم البواقي،كلية العلوم .التجارية,2006-2007,ص 27

تمويل التجارة تصديرا و استيرادا، وتقوم البنوك أيضا بعمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام .

6. **القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان:** وذلك لأغراض الاستثمار أو تمويل المؤسسات أو أغراض استهلاكية سواء بضمان أو غير ضمان بالاعتماد على الضمان الشخصي و سمعة العميل ودراسات الدوى الاقتصادية ويغلب على الإقراض قروض قصيرة الأجل أو طويلة أو متوسطة الأجل؛
7. **خلق وسائل دفع جديدة:** تشمل الوسائل الحديثة المتمثلة في النقود الورقية المصدرة من طرف البنك المركزي ونقود مساعدة التي تشكلها وزارة المالية بالإضافة إلى نقود مصرفية التي تمثل الودائع في شكل حسابات جارية تسحب بواسطة شيكات بالإضافة الى عمليات الإئتمان بخلقها هذا النوع من الودائع فيما يعرف بخلق نقود الودائع؛
8. **تقديم بعض الخدمات الأخرى:** كتأجير خزائن شخصية للعملاء و تسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم و القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء بالإضافة إلى خدمات الاستثمار في الأوراق المالية.

المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على التمويل وحتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة والتعاون بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك، لابد من توفر مبادئ وشروط يتم الإتفاق عليها.

الفرع الاول :المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي :

- الاستخدام الجيد و الدقيق لأدوات التحليل المالي ؛

- المعرفة الجيدة للمسريين ومحيطهم ؛
- طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر ؛
- المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة ؛
- تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك؛
- المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر.

الفرع الثاني :متطلبات منح القروض :

الاعتبارات الآتية تعتبر مهمة للحصول على القروض من البنوك[1]

- **سمعة وخصائص وسلوكيات صاحب المؤسسة الصغيرة :** :حيث أن هذه الجوانب تعتبر مهمة لكونها تظهر رغبة صاحب المؤسسة في تسديد القرض، و مع أن هذه السمعة والخصائص والسلوكيات تعطي ميزة صاحب المؤسسة في الماضي وتحدد نماذج التسديد، إلا أن البنك يمكن أن يأخذ في الاعتبار بعض العوامل الأخرى مثل الحالة الاجتماعية، امتلاك منزل خاص غيرها من العوامل التي تعطي مؤشرات على السلوك؛
- **نية العميل ورغبته في السداد(سمعة العميل)**:وهي من القواعد الأساسية في تحليل وبحث طلبات الإئتمان(القروض)، و إذا ما توفر هذا الشرط يمكن للعاملين في إدارة القروض دراسة باقي القواعد المحددة لمنح القروض، ويلجأ البنك للبحث في هذا الشرط عن طريق الرجوع إلى سجلات البنك للبحث في تعامل العميل السابق مع البنك؛ [2]
- **الظروف والشروط المصاحبة لمنح القرض:** حيث المناخ السائد له تأثير على قابلية أصحاب المؤسسات الصغيرة في تسديد القرض و فوائده؛
- **رأس المال:** وهو حالة للقدرة والقوة المالية لصاحب المؤسسة الصغيرة على تسديد القرض الممنوح له؛
- **الضمانات:** تلعب دورا هاما في إشعار العميل بمشاركته بالعبء الأكثر في التمويل و يجد به مساهمته فيه .

[1] عمران عبد الحكيم،استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،رسالة ما جيستر غير منشورة،جامعة المسيلة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،2006-2007،ص-ص:26-27

[2] عاطف جابر طه عبد الرحيم،تنظيم وادارة البنوك، الاسكندرية،الدار الجامعية،2008،ص:284

الفرع الثالث :سياسة الإقراض التي تعتمدها البنوك

هي مجموعة القواعد والإجراءات والمعايير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض التي تحدد الإقراض في البنوك التجارية وأن تشمل القواعد التي تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، و تكون هذه القواعد مرنة مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[1]

كما يمكن تعريفها بانها إطار عام يحتوي على مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بصفة عامة وإدارة القروض بصفة خاصة، وسياسة الإقراض كذلك هي إلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك آو يتوقع أن يخدمها، ولإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة.

اولا: مكونات سياسة الإقراض

تشتمل سياسة الإقراض المكونات التالية [2]:

- **تحديد الحجم الاجمالي للقروض:** يقصد به اجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، و تتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات و قواعد يضعها البنك المركزي كما جيب الأخذ بعني الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك؛
- **تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:** يتحدد حجم المنطقة التي يخدمها البنك بنشاط الاقتراض وفق مجموعة من العوامل :
  - حجم الموارد المتاحة و المنافسة التي ستعترض البنك في مختلف المناطق؛
  - طبيعة المناطق المختلفة و حاجة كل منها للقروض؛
  - قدرة البنوك و التحكم في هذه القروض و الرقابة عليها .

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الإسكندرية، الدار الجامعية،2000 ،ص- ص:118-119
[2] رضا صاحب أبو أحمد،إدارة المصارف، الاردن،دار الفكر للنشر،الطبعة االولى،5445،ص- ص:554-555

- **تحديد أنواع القروض:** يمكن تحديد أهمية أنواع القروض اليت يمكن للبنك أن يمنحها على الارتباط المزدوج بين طبيعة نشاط المقترض و طبيعة نشاط البنك؛
- **تحديد سلطات منح القروض:** أي تحديد مسؤولية من يقوم بمنح القروض و بعبارة أخري يتم وضع المبالغ التي يكون من المسؤولين على الإقراض الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة.
- **تحديد إستحقاق القروض:** يحدد البنك الآجال المختلفة لما يمكن منحه من القروض مع الاخذ بعين الاعتبار أنه كلما زادت مدة إستحقاق القروض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده علما أن مدة منح القروض تؤثر في سياسة السيولة و الربحية في البنوك؛
- **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:** عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان غيني يأخذ بعني الاعتبار أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القروض والفرق بينهما يسمي هامش الأمان، عادة تختلف نسبة هامش الأمان على الضمانات من بنك لآخر و ذلك في ظل القواعد التي يضعها البنك المركزي؛
- **معيار أهلية العميل للإقراض:** يعين ذلك تحديد القواعد التي على أساسها يتم تقييم قدرة العميل على رد القرض في المواعيد المددة ومدى رغبته في ذلك، ويعتبر هذا العنصر من أهم العناصر المكونة لسياسة الإقراض، نظرا أن عنصر عملية الاقتراض بأكملها يتوقف على إمكانية سداد القرض و فوائده و تشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية العميل(المقرض) للاقتراض النواحي التالية :
  - سمعة العميل؛
  - مدى مركزه المالي؛
  - مدى كفاية إيراداته لسداد القرض و فوائده .
- **سجلات القروض:** تصنع سياسة الإقراض النماذج و السجلات المطلوب الاحتفاظ بها مثل [1]:
  - طلب الحصول على القرض منجز من طرف العميل و موقع منه؛
  - –مذكرة الاستعلام عن العميل؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، مرجع سابق الذكر، ص-ص:118-119

- –ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية و عدد السنوات(عادة تكون 3 سنوات)؛
- تقارير المراجعة الخارجية؛
- سجل تاريخي لطبيعة العميل في تسديده للقروض في الماضي؛
- –وثائق التأمين عل الأصول المقدمة كضمانات من طرف العميل؛
- –مستندات ملكية الضمانات المقدمة من طرف العميل.

- **تحديد سعر الفائدة على القروض:** يعتبر الدخل الناتج من عملية الإقراض من اهتمامات البنك، بالتالي يحدد سعر الفائدة على القروض بإحكام متناهي و تناثر أسعار الفائدة مع القروض بعوامل كثيرة منها :
  - أسعار الفائدة المتداولة في السوق؛
  - درجة المنافسة بين البنوك؛
  - حجم الطلب و حجم العروض المتاحة؛
  - درجة المخاطرة التي يضمنها البنك؛
  - تكلفة إدارة القروض و أسعار الفائدة على الودائع؛
  - سعر الخصم الذي يحدد من طرف البنك المركزي .
- **متابعة القروض:** ينبغي أن تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض و ذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، بهدف إكتشاف مشاكل تحصيل القروض مع العملاء و سياسات الإقراض قد تنص على ضرورة متابعة القروض التي يتم تقديمها إكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد، كما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، و قد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسة الإقراض لعل من اهمها [1]:

[1]- رضا صاحب أبو أحمد، مرجع سابق الذكر، ص223

- **الظروف و الأوضاع الاقتصادية:** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل الإقراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين؛

- **موقع البنك:** حيث يحدد البنك بدرجة كبير نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة؛

- **تحليل التكلفة و المخاطر لعملية الإئتمان:** يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك للدلالة على قدرة البنك في توفير الموارد اللازمة، حيث يقوم البنك بضمان مستوي معين من الموارد تكون فيه تكلفة أخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من أخر مبلغ مقرض أو مستثمر، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونته في توظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، و الاعتماد بنسبة فائدة مقارنة بالمخاطر المنتظرة و ذلك بعرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض .

المطلب الثالث: مشاكل و عقبات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القروض التي تعطيها البنوك لأصحاب المؤسسات للقيام بمشروعاتهم تواجهها العديد من المشاكل نذكر منها ما يلي[1]:

الفرع الاول : محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروطية و الاولويات

إن حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تغطية إحتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و المشروطية ومن ناحية الأولويات، و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي، والبنوك تعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محفوفة بالمخاطر، لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر ضمانات كافية وأن تكاليف إدارة عمليات

[1]- موسوس مغنية،بلغنو سمية،ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق الذكرص-ص:1092-1093

الإقراض تعتبر عالية نسبيا، و المرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين و أمام هذا كله تجد المؤسسات الصغرية و المتوسطة نفسها تواجه مايلي :

- عدم توفر جهة رسمية تعمل على تقديم قروض بضمان حكومي كما يحدث في القطاعين الصناعي و الزراعي؛
- المطالبة بضمانات كبيرة و تعقيد الإجراءات و المبالغة في طلب الوثائق؛
- فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد، بالإضافة إلى التشدد في معايير تقويم مصداقية أصحاب المؤسسات، بصرف النظر عن أن طبيعة هذه المؤسسات قد لا تتناسب مع هذا النمط، مما يؤدي إلى إرتفاع احتمالات التعثر في السداد؛
- صغر قيمة القرض و إرتفاع نسبة الفوائد، و عدم وجود برامج لضمان المخاطر.

الفرع الثاني : معوقات تتعلق بالتكاليف و الضمانات

من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الجديدة تحد من الرغبة في الاستثمار، نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المسبقة و تكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.

الفرع الثالث :مشاكل المتعلقة بالشروط و مبادئ التمويل :

ترى البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شديد الخطورة ولا سيما أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير و يستوجب على البنك قيام بدراسات و تأكد على صحة المعلومات المقدمة و تأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع و المردودية المحتملة و عوامل أخرى تأخذ بعين الاعتبار كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسواق على النشأة إلخ[1]

[1]-سحنون سمير ،بونوة شعيب، مرجع سابق الذكر،ص:426

الفرع الرابع : المبررات التي ترتكز عليها البنوك للامتناع عن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك العديد من الأسباب التي تمنع البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة نذكر منها مايلي [1]

- ✓ افتقاد أصحاب المؤسسات الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثمّ زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل و ربما الفشل الكامل؛
- ✓ الافتقار للكفاءة و الخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات البنكية المطلوبة ؛
- ✓ إرتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة بسبب المبلغ الصغير للقرض؛
- ✓ تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المؤسسة؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير الضمانات للقروض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في أكثر الأحيان في ضمانات العقار، إضافة إلى رفع سعر الفائدة.

[1]-مناور حداد ،دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة-اضاءات من تجربة الأردن والجزائر، كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الجزائر .يومي 17-18 افريل 2006ص 46

خاتمة الفصل الثاني :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة ،لذلك تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات، غير أنه رغم ما تتمتع به هذه المؤسسات من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية وروح مبادرة إقتصادية كبيرة مما يسمح لها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، فإنها تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لما تتميز به من انخفاض في رأسمالها ومحدودية الضمانات التي تقدمها خاصة منها العينية، فكثيرا ما تقتصر هذه الأخيرة أي الضمانات على الأموال الشخصية لأصحاب المؤسسة، هذه المميزات صعبت من مهمة البنوك في تقييم وتقدير المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات والذي بدوره أدى بالبنوك إلى التردد عن تمويل هذه المؤسسات، ولحل هذه المشكلة تم إستحداث طرق جديدة لتمويل هذه المؤسسات كان من أمهها التمويل التأجيري وشركات رأس مال المخاطر الخ...

الفصـــــــل الثـــــالث :

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BADR

مقدمة الفصل الثالث:

يعتبر البنك مؤسسة تتلقى ودائع الجمهور توضع في حسابهم ، تمنح القروض ، ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، وتهيئتها للعمل وفق آليات إقتصاد السوق ، ومن بين البنوك التجارية الموجودة في الساحة الإقتصادية الجزائرية ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الذي يعتبر من بين البنوك التي تسعى دائما لتحسين أدائها للمحافظة على حصتها في السوق المصرفي المحلي ، في مواجهة جملة من التحديات المختلفة الداخلية والخارجية ، وهذا مايدفعه إلى المحافظة على بقاءه وإستمراره وهذا مايتطلب إدارة جيدة وأهداف محددة في قطاع تمثل فيه المنافسة و القوانين والخصائص الأساسية ، وفي هذا الإطار لكي يكون البنك قادر على مواجهة التحديات والمستجدات فإن عليه الإهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها أصبحت تمثل حجر الزاوية في الإقتصاد ، و لتدعيم الفصلين النظريين السابقين ، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى حالة تطبيقية من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: تقديم المجمع الجهوي للإستغلال053 GRE

المبحث الثالث: القروض الممنوحة من طرف المجمع GRE 053

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أحد البنوك البارزة والفاعلة في السوق المصرفية الجزائرية ، وذلك من خلال نشاطاته الفاعلة وتواجده الكبير وتفرعه عبر كامل التراب الوطني ، وكذا سعيه إلى مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية ومحاولة التأقلم معها منه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم مفهوم شامل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بتوضيح تعريفه ، نشأته، ومراحل تطوره.

الفرع الأول: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1_ تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: عرفت على أنها: " هي مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جمع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهورية والأعوان الإقتصادية لغرض إقراضها للأخرين الذين هم في حاجة إلى التمويل ، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه ولقد وسعت من نشاطها ليمس جميع القطاعات الإقتصادية.

2_ نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي أنشئ بمرسوم رقم 88_105 المؤرخ في 13 مارس 1986 برأس مال قدره 54.000.000.000 دج ومع بداية التسوية الإقتصادية سنة 1988 م عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا في 12 جانفي 1988 ووضع طرق العمل وإجراءات التمويل ، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 19 فيفري 1989 لدى مكتب التوثيق ميناسان " موثق بالجزائر العاصمة وذلك بعد هيكلة النظام المصرفي الجزائري.".

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إعادة تنظيم نشاط البنك الوطني الجزائري (BNA) و يشمل البنك على حوالي 300 وكالة موزعة على كافة التراب الوطني ، تؤطرها حوالي 40 مديرية جهوية موزعة على كافة الولايات تقريبا.

يتميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري حيث يقبل الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويحولها إلى قروض قصيرة أو متوسطة الأجل ، مساهما بذلك مباشرة بعجلة التنمية الخاصة. فيما يتعلق بالنشاط الفلاحي مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة " 17 نهج العقيد عميروش صندوق بريد 544 الجزائر" [1]

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1_المرحلة الأولى (1982_1990): في هذه المرحلة كان هدف نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تركيز حضوره في المجال الريفي حيث قام بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات التوجه الفلاحي وإكتسب مكانة وخبرة كبيرة في تمويل الصناعات الغذائية الفلاحية والصناعات الميكانيكية الفلاحية وكل هذا كان مسجلا تحت غطاء إقتصادي مخطط ، إذ كان لكل بنك آنذاك ميدان عمل مخصص له.

2_المرحلة الثانية (1991_1999): بعد صدور قانون النقد والقرض 90_10 أين تم التخلي عن تخصص البنوك ، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتوسيع مجالات إستثماره بتمويل القطاعات الأخرى وخاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير أنه بقي الشريك المفضل للقطاع الزراعي في المجال التقني وتميزت هذه المرحلة بإدخال التكنولوجيا الحديثة في ميدان الإعلام الآلي والإتصال.

3_المرحلة الثالثة (2000_2005): نظرا لأهمية البنوك العمومية في تنشيط الإستثمارات المنتجة وعملهم في ظروف ومبادئ إقتصاد السوق فيما يخص تمويل الإقتصاد ، قام البنك برفع القروض المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفي نفس الوقت قام برفع مستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة ، ومن أجل التأقلم مع تحولات الإقتصادية و الإجتماعية العميقة والإستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع البنك خطة عمل لمدة

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

خمس سنوات " البرنامج الخماسي" يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين خدماته وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي.

4_المرحلة الرابعة (2005_إلى يومنا هذا): قامت السلطات العمومية بإعادة النظر في تنظيم هذا البنك وتوجيه نشاطه إلى القطاع الفلاحي والمجال الريفي خاصة ، وبناءا على تعليمات الجهات الوصية تم إعادة توجيه هذا البنك إلى النشاط الأصلي الذي خلق من أجله وهو الميدان الفلاحي ومن بين القرارات التي إتخذتها المديرية العامة لهذا البنك نجد ما يلي:

- توقيف التعامل مع كل زبون جديد خارج المجال الريفي والنشاط الفلاحي لاسيما فيما يخص عمليات منح القروض .
- توجيه كل نشاطات البنك نحو تطوير الريف الجزائري ، وذلك بتمويل كل المشاريع الحوارية التي من شأنها الحفاظ على تركيز السكان في مناطقهم وتجنب زحفهم نحو المدينة.
- قام البنك بغرض تحديد مجال نشاطه بإعداد قائمة تحتوي على كل النشاطات التي يمكن التدخل فيها وتمويلها وهي تقارب 300 نشاط. [1]
- فيما يخص الزبائن القدامى وعملا بأخلاقيات المهنة حافظ البنك على كل زبائنه سواءا كان نشاطا فلاحيا أو غير فلاحي وسمح بتمويلهم بكل أنواع القروض الممكنة وذلك لأنه لا يمكن بعد كل السنوات من التعاملات أن يستغني البنك عن زبائنه التابعين للقطاعات الأخرى أو أن يتوقف عن تمويلهم لأن مثل هذه القرارات يمكن أن يكون لها تأثيرات وخيمة على الإقتصاد الوطني.
- وسعيا من السلطات العمومية إلى أجل تقريب البنوك من المواطنين وتطوير نشاطاتهم فقد سمحت لهذا البنك بالتدخل وتمويل نشاطات كل القطاعات الإقتصادية وذلك في الأماكن التي لايتواجد فيها إلا بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تباين دوره ومهامه

الفرع الأول: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1-مبدأ الإستغلال: يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن إستقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الإقتصادية ، هذا مايدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2-مبدأ القرض والمخاطر: بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المدعين له الذين وضعو ثقتهم فيه ، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة ، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

3-مبدأ السيولة: يتعامل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن ، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي

4-مبدأ الأمن: وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية إدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.[1]

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الإقتصادي الجدي الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الإقتصاد الوطني، وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الإستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى إستراتيجية

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة و شاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الإقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5,8 مليار دولار وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا ما أدى إلى تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

- توسيع نشاط البنك وتنويع مجالات تدخله كمؤسسة مصرفية شاملة.
- جلب أكبر قدر ممكن من الزبائن والعمل على تحسين العلاقات معهم.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تطوير العمل المصرفي بغرض تحقيق مردودية أكبر.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك بالإستعانة بتنظيمات وهياكل داخلية تتلائم مع متطلبات المجال المصرفي ووضع وسائل تقنية حديثة وصيانة ممتلكاته، وتوفير أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وتطوير وترقية الإتصال سواءا كان داخل أو خارج البنك، بالإضافة إلى سعيه إلى التقرب أكثر إلى الزبائن، وذلك لتوفير مصالح تتكفل بطلباتهم وإنشغالاتهم والتعرف أكثر على حاجاتهم وتطلعاتهم وكان البنك يسعى نحو تحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بمايلي:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- التسيير الفعال والصارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

الفرع الثالث: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في مجال الفلاحي والريفي، وهذا من خلال قيامه بوظيفتين هما:

- جمع الودائع.
- توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 04 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير" تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها"، وفي منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة: [1]

- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
- ترقية النشاطات الفلاحة، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله ل:

- المؤسسات المالية.
- تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.
- تعاونية الكروم والخمور.
- مركز تنظيم الغابات.
- الصيد البحري
- تعاونية التسويق.
- المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

الفرع الرابع: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تلخيص مهام البنك الأساسية فيما يلي:

- وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.
- القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

- التطور الإقتصادي للوسط الفني إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:
  - منح القروض بكل أنواعها.
  - معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.
  - التعامل مع المؤسسات الأخرى.
  - الإلتزام والقيام بالضمانات.
  - تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية من إستراد وتصدير كما أن البنك يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي.[1]

الفرع الرابع: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها وإستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الإدخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تنمية موارد وإستخدمات البنك عن طريق ترقية عملتي الإدخار والإستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الإستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

- تنفيذ مختلف العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن و تحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
- منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الإقتصادية ومتابعتها.
- فبول الودائع من الجمهور وفتح الحسابات للزبائن سواءا بالعملة الصعبة أو المحلية.
- العمل على تعبئة الضمانات اللازمة.
- إعداد التقرير السنوي حول نشاطها.
- منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين وتنمية القطاع الفلاحي.
- ترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية والصناعية المرتبطة بالفلاحة
- تنمية المناطق الريفية.
- الترقية الإقتصادية للعالم الفلاحي.

فقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الإقتصادي الجديد للدولة وسياستها عامة، بوضع مخطط إستراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرون تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات وهيكل التنظيم.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية) .
- إحترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى توضيح كل من الهيكل القانوني والإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الأول: الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1-الجمعية العامة: هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع أسهم المؤسسة الإقتصادية ، وفي هذا الإطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشرط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عادية وغير عادية.

2-مجلس الإدارة: المؤسسات العمومية الإقتصادية مسير من طرف مجلس الإدارة وهو مكون من 09 أعضاء على الأقل و 12 عضوا على الأكثر موزعين كما يلي:
05أعضاء على الأقل و10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدتهم من طرف الجمعية العامة العادية.

3-المديرية العامة: يدير المديرية العامة للبنك رئيسا ، مديرا عاما يعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحيته وسلطاته في التسيير والمراقبة وذلك طبقا لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك.

الفرع الثاني: الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

1-الوكالة: تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الإستغلال الخاص بالبنك ، وهي تدخل في إطار هيكلي يسمح بإستقبال الزبائن وإرضائهم ، وكل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة إستغلالية ، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

- مصلحة الزبائن
- مصلحة الإستغلال

وأهم المعطيات التي تقوم بها الوكالة هي :

- تسيير العمليات البنكية (المحافظة، الصندوق)
- إنجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل إلى المديرية الجهوية.

2-الفرع : SUCCURSALهي هيئة لا مركزية توجد بمقر الولاية مهمتها تنظيم، مساعدة، توجيهي وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وكذلك مراقبة أعمالها، مديرية الفرع تسير من طرف المديرية وهذه الأخيرة تتكون من فرعين هما: [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

- مديرية فرعية لأعمال الإدارة المالية.
- مديرية فرعية مكلفة بالإستغلال والإلتزام.

ومن مهام الفرع:

- تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات.
- مراقبة النشاطات بين جميع الوكالات.
- مراقبة إستعمال القروض ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على إستعمالها في مصالح المؤسسة.
- مساعدة الوكالات وتوجيهها.
- السهر على إحترام وتطبيق القانون.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

المبحث الثاني: تقديم المديرية الجهوية للإستغلال بومرداس 623

إن تطور وتوسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية زاد من مهامه وتنوع نشاطاته مما جعله يفتح عدة مديريات ووكلات من طرف البنك، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى المديرية الجهوية للإستغلال المتواجدة في ولاية بومرداس.

وتم إختيار مديرية و وكالة بومرداس كمكان للدراسة نظرا لكون المنطقة ساحلية وتمتاز بأنشطتها الفلاحية ووجود عدد لابأس به من زبائن البنك الذين يقومون بالتأمين على مستوى الوكالة، كذا لوجود المعلومات الشاملة التي تضم جميع وكالات الولاية.وبإعتباره بنك يهدف إلى تمويل النشاط الفلاحي فإنه يعطي إمتياز للمهن الفلاحية ويمنحها قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل وضمانات أخف.

المطلب الأول: تعريف المديرية الجهوية للإستغلالGRE

المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بومرداس هي مديرية تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، تقع في بومرداس، الكالم مقرها الوطني رقم 24 عمارة H رقم 15 قرب وكالة التأمين الوطني التي تحمل الرمز المحاسبي 053 ، حيث تأسست بموجب القرار الصادر في 07_01 المؤرخ في 13 مارس 2007، وبدأت ممارسة مهامها الرئيسية بتاريخ أفريل 2007 ويتفرع عنها سبعة وكلاتوهي:

- وكالة بودواو رمزها المحاسبي 637
- وكالة خميس الخشنة رمزها المحاسبي 639.
- وكالة بومرداس رمزها المحاسبي 623.
- وكالة برج منايل 1 رمزها المحاسبي 578.
- وكالة يسر 2 رمزها المحاسبي 619.
- وكالة الناصرية رمزها المحاسبي 626.
- وكالة دلس رمزها المحاسبي 575.

المطلب الثاني: وظائف ودور المجمع الجهوي للإستغلالGRE

الفرع الأول: وظائف المجمع الجهوي للإستغلال

تتمثل الوظائف ومهام المجمع الجهوي للإستغلال في:

- المجمع الجهوي للإستغلال هو السلطة العليا على الوكلات التابعة لها.
- المجمع الجهوي للإستغلال والوكلات التابعة له تكون وحدة إستغلال وهو الناطق المباشر للمديرية العامة والمديريات المركزية.

الفرع الثاني: دور المجمع الجهوي للإستغلالGRE

يقوم المجمع الجهوي بتقديم الدعم التقني والمادي للوكلات التابعة له ويكمن دوره الأساسي في:

- التنشيط التجاري من حيث جمع المواد، منح القروض، تحصيل الديون ومتابعة كل الوكلات فيما يخص تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة للبنك والمديريات المركزية فيما يخص الإستغلال.
- التنسيق مابين الوكلات فيما يخص الإستغلال.[1]
- الدعم التقني (تأمين الموارد البشرية والمادية).
- مراقبة نشاط الوكلات من قرب وعن بعد وتأمين كل المساعدات من أجل حل كل العراقيل والمشاكل فيما يخص النشاط البنكي، العلاقة مع الزبائن وكذلك المحيط بالعاملين في ذلك مختلف الهيئات والسلطات العمومية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للإستغلالGRE053

يأخذ الهيكل التنظيمي للبنك شكل هرمي ، حيث يتفرع إلى شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني ذلك لتقرب أكثر من زبائنها ، يشرف على هذه

[1]- www.badr-bank.net

الوكالات مجموعة من الفروع، كما يتكون البنك من عدة مديريات رئيسية وأخرى فرعية وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 1:

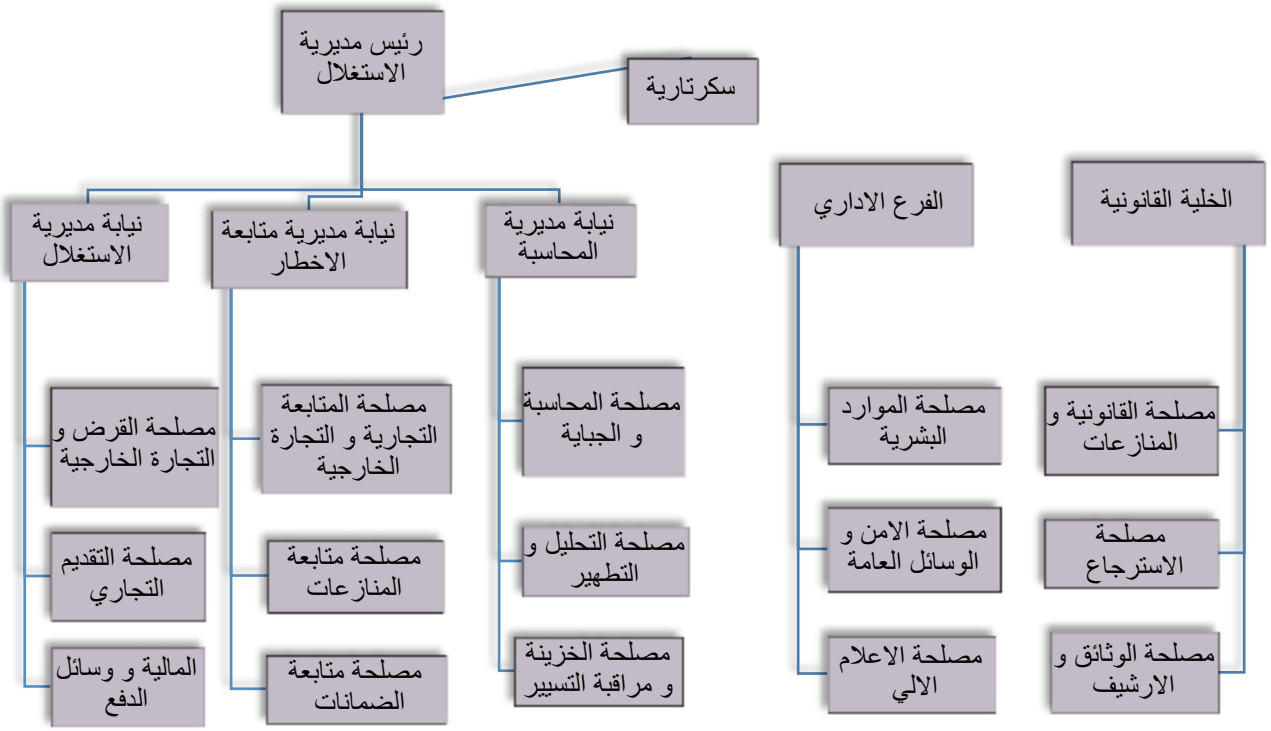

المصدر: وثيقة مقدمة من البنك

المبحث الثالث: القروض الممنوحة من طرف المجمعGRE053

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين.

المطلب الأول: أنواع القروض الممنوحة من طرف المجمع

يقوم مجمع Badr ببومرداس بمنح قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل ومن بين هذه القروض: [1]

الفرع الأول: القرض الإيجاري

ويتمثل في منح آلات ومعدات على سبيل الإيجار مقابل الإيجار، جاء في مرسوم 06.09(10جانفي 1996) وقد بدأ تطبيقه في badr سنة 2008 .

1_**التركيبة المالية للقرض الإيجاري على مستوى badr** : هناك ثلاث عناصر تدخل في القرض الإيجاري:(البنك ، المستفيد، الدولة)

- البنك: منح القرض الإيجاري بنسبة معينة عامة تكون 60%حتى لا يكون في مخاطر كبيرة.
- الدولة: تدخل بدعم غير قابل للتسديد يتراوح بين (25%_40%).

مادام هناك دعم من الدولة فهو يتم بالتوازي مع مصلحة الوزارة الفلاحية، كما أن هناك مندوب فلاحي لكل دائرة يقوم بترتيب الملف على مستواه ويتضمن هذا الملف دراسة إقتصادية تتمثل في:

- وضع الإستمارة الفلاحية.
- معلومات على المستثمر (الفلاح) .
- معلومات على المستثمرة الفلاحية.
- معلومات عن النشاطات التي يقوم بها.

[1]- www.badr-bank.net

- التركيبة المالية للفلاح وما ينتظره من مدخولات.

ويشرف المندوب الفلاحي بخروجه ويتأكد من صحة المعلومات عن طريق تحرير محضر ومعه معاونين ويتضمن هذا المحضر:

- حجم المستثمرة من خلال عدد الهكتارات.
- المساحة الفلاحية الإجمالية.
- التطلع على منشات تربية الدواجن والأبقار والآلات والإنتاج النباتي والحيواني التي بحوزة المستثمر (الفلاح).
- نبذة تاريخية عن البرامج التي يقوم بها.

بعد الموافقة على دعمه يتقدم للبنك فيطلب منه الوثائق التالية:

- بطاقة الفلاح وبطاقة بيانية للمستثمرة تستخرج من الغرفة الفلاحية.
- شهادة عدم الإستدانة من طرف الصندوق الوطني التعاون الجهوي للفلاحة.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- نبذة تاريخية عن مدفوعات المحاصيل الزراعية من الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة.
- النوعية القانونية للأرض المستعملة يجب أن يكون له حوزة الملكية.
- الوثائق التابعة للضريبة لتحديد وضعية الشخص.

وعلاوة على خروج المندوب الفلاحي يخرج موظفين من البنك للتأكد من صحة المعلومات ويقومون بعمل محضر جديد يمضي عليه مدير المجمع الجهوي وثلاث نواب (نائب الإستغلال، نائب المدير المكلف بالمحاسبة، نائب المدير المتخصص في المخاطر المتعلقة بالقروض) .

وعندما يحصل على موافقة البنك يقوم بإعداد وثيقة للحصول على القرض.[1]

[1]- معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

2_ضمانات القرض الإيجاري:

- أول ضمان يتمثل في أن الملكية للبنك.
- يطلب منه تأمين الآلات والمعدات.
- رهن عقار لضمان الحقوق.
- السند لأمر.
- إمضاء على عقد الإيجار ضمانا على وجود حق.

قبل إعطاء الشيك يجب تسوية هذه الضمانات كما يجب إيداع نسبة مشاركته (10%) وقيمة التأمين ومصاريف يأخذها البنك بقيمة مليون سنتيم.

3_**حالة التسديد:** يكون التسديد على مدة 5 سنوات لكل الآلات ماعدا الحاصدات فتكون 7 سنوات، ويتم التسديد على أقساط ثلاثية أو سداسية أو سنوية حتى إستيفاء القرض.

4_**حالة عدم تسديد القرض:** إذا كان هناك مبرر واضح نقوم بتمديد الأجل له، أما في حالة غياب المبرر تكون هناك إجراءات قانونية عن طريق التذكير وإذا لم يستجيب يقوم البنك بإرسال إنذار كل 15 يوم وذلك لمرتين واذا لم يستجيب يكون هناك إعذار ثم القيام بنزع العتاد وذلك بحق الضمان.و مهما كان دعم الدولة تبقى نسبة المستفيد 10% ، كما يستطيع الأشخاص الإستفادة من الإعفاء من TVA، وهذا حسب ماجاء به قانون المالية 2009_2010.

الفرع الثاني: القرض الرفيق

1_تعريف القرض الرفيق: يستعمل هذا القرض لتمويل المواسم الفلاحية، وسمي بهذه التسمية لرفقه للفلاح، وهو محل إتفاق بين البنك ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتميز هذا القرض بعدم وجود فائدة لان وزارة الفلاحة هي التي تتحملها و هذا في حالة إحترام مدة التسديد، وإذا لم يقم بالتسديد مع وجود تبرير تمدد له المدة إلى ستة أشهر للتسديد بدون فوائد، واذا لم يسدد بعد هذه المدة يسدد كل من القرض والفوائد.[1]

[1] - معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

يمول قرض الرفيق المواسم الزراعية للحبوب والقمح وتربية الدواجن بالإضافة إلى زراعة البطاطا وإقتناء آلات بسيطة، وبحكم أن منطقة بومرداس منطقة زراعية فالوكالة تمول بكثرة المشاريع الزراعية.

2_ **شروط القرض الرفيق:** شروطه تتمثل في نفس شروط القرض السابق ماعدا للحبوب فتكون هناك دراسة تقنية إقتصادية (فاتورة نموذجية أي تقديم السيرة الذاتية مع تقديم بعض الوثائق التي تقيم المخاطر) ويكون سقفها 100 مليون سنتيم ولاتوجد بها ضمانات.كما يمكن للفلاح إذا قام بالتسديد الإستفادة مرة أخرى من قرض الرفيق.

الفرع الثالث: آليات أخرى Dispositive aider

1_**تعريفها:** تكون هذه الآليات محل إتفاق بين البنوك والهيئات العامة (الدولة) يقومون بتحديد الشروط محل التمويل، وتقوم جميع البنوك بهذه الآليات ماعدا CNAP والبنوك الخاصة، وهذه الآليات وضعتها الدولة لخلق المؤسسات الصغيرة الصناعية وغيرها وكذلك للقضاء على البطالة وإعطاء الدفع للإقتصاد وإستقطاب الشباب ومن هذا المنطق أنجزت:

- ANSEJ : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتهتم بالشريحة مابين 19_25 سنة.

والآن أصبحت محلها ANAD: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية تهتم بالشريحة مابين 19_55 سنة وسقفها يصل إلى مليار سنتيم

- CNAC : الصندوق الوطني للتأمين على البطالة يهتم بالشريحة مابين 35_50 سنة
- ANGEM: الوكالة الوطنية للقرض المصغر تعني بالمشاريع التي سقفها يصل إلى 400 مليون سنتيم.

وهذه الآليات تكون تابعة لوزارة التضامن أو لوزارة العمل للضمان الإجتماعي والجالية الوطنية

2_التركيبة المالية لهذه الآليات:[1]

هناك ثلاث مشاركين : (نسبة المستفيد من التأطير، نسبة البنك على شكل قرض، نسبة الدولة).

- بالنسبة ل ANSEJ: سقفها 100 مليون سنتيم
- إذا كان المبلغ الإجمالي أقل من 200 مليون سنتيم:
- نسبة المستفيد 5%، نسبة البنك 70%، نسبة الدولة 25%.
- إذا كان المبلغ الإجمالي أكبر أو يساوي من 200 مليون سنتيم:

نسبة المستفيد 10%، نسبة البنك 70%، نسبة الدولة 20%.

- بالنسبة ل CNAC: سقفها 500 مليون سنتيم
  - إذا كان المبلغ الإجمالي للمشروع أقل من 200 مليون سنتيم:
  - نسبة المستفيد 5%، نسبة البنك 70%، نسبة الدولة 25%.
  - إذا كان المبلغ الإجمالي للمشروع بين 200 و 500 مليون سنتيم:

نسبة المستفيد 10%، نسبة البنك 70%، نسبة الدولة 20%.

- بالنسبة ل ANGEM: سقفها 400 مليون سنتيم
- نسبة المستفيد 10%، نسبة البنك 70%،نسبة الدولة 25%.

3_مزايا هذه الآليات:

- الإستفادة من تخفيض في نسبة الفائدة وذلك يكون حسب المنطقة التي يكون فيها المشروع.
- مساعدة الدولة تكون على شكل سلفية وتسترد بدون فائدة وتكون بعد تسديد القرض.
- كل هذه الآليات لديها صندوق يضمن إعسار المستفيد من القرض منها (صندوق الضمان للقرض المصغر وصندوق ضمان تشغيل الشباب).
- مدة التسديد تكون سداسية و لمدة خمس سنوات.
- تستفيد هذه الآليات لمدة 3 سنوات من الإعفاء الضريبي(IBS.IRG.TAP)كما تنشأ لجان تخول لها صلاحية الموافقة أو الرفض للمشروع وعند حصول المستفيد على

[1]- معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

موافقة اللجان فهو بذلك حصل على موافقة البنك عامة، وتتكون هذه اللجان من (ممثل من غرفة الفلاحة، ممثل الوالي، ممثل عن مديرية المؤسسات الصغيرة، ممثل عن غرفة التجارة والصناعة التقليدية، ممثل عن المركز الوطني للسجل التجاري، ممثل عن الجامعة، ممثل عن مركز التكوين المهني) وكل من هؤلاء يستطيع مرة أخرى تسهيل الإجراءات للمستفيدين وتترأسها مديريةENSEG.CNAC.ANGEM وهناك لجنة قبل إعداد المشروع تقوم بالتأكد من الملف (فاتورة نموذجية، دراسة تقنية إقتصادية، التأهيل في هذا الميدان. . ...) ثم يقدم الملف إلى اللجنة ويدخل المستفيد إلى هذه اللجنة ويدافع عن مشروعه، وإذا حصل على الموافقة يقدم الملف إلى البنك.

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية لتقديم قرض الرفيق.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين وسنقوم بتوضيح كل الإجراءات المتعلقة بالقرض الرفيق في الإطار الثلاثي

الفرع الأول: تقديم طلب القرض

في إطار حملة القرض الرفيق المبرمجة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبين تعاونية الحبوب والبقول الجافة لولاية تيزي وزو، تقدم السيد (ز ر)، البالغ من العمر 84 سنة، وحامل لبطاقة الفلاح مستخرجة من الغرفة الفلاحية والمثبتة لمزاولة نشاط الفلاحة، بطلب القرض الرفيق من أجل زراعة الحبوب (الشعير) .

يمتلك السيد(ز ر)خبرة طويلة في مجال النشاط الفلاحي خاصة زراعة الحبوب من قمح وشعير ، حيث سبق له وأن مارس هذا النشاط في دورات سابقة. كما يعتبر السيد (ز ر) صاحب طلبات سابقة أيضا فيما يخص القرض الرفيق، حيث إستفاد من القرض قبل هذه الدورة، ويعتبر زبون منضبطا فيما يخص إلتزامه تجاه البنك، وهذا مايثبته مستخرج حركة الحساب البنكي extrait des mouvements de compte الذي يظهر تسديد الزبون لمستحقات البنك فيما يخص دورات القرض الرفيق السابقة، كما يظهر ملفه لدى تعاونية

الحبوب والبقول الجافة إلتزامه أيضا بالتعهد الممضى لدى الإدارة فيما يخص تسليم المحصول الزراعي المتفق عليه وفقا لهذا التعهد.

يمتلك السيد(ز ر) الحد الكافي من المستوى الذي يسمح له بالقراءة والكتابة، وعليه فهو زبون معفي من أي تفويض قانوني أو توكيل أي شخص آخر من أجل تسيير الحساب البنكي المفتوح لدى المجمع 053 بومرداس، فهو يسير حسابه البنكي شخصيا ويقوم بنفسه بالإمضاء على كل الوثائق المتعلقة بالقرض الرفيق.

الفرع الثاني: الخطوات المتبعة في دراسة ملف القرض الرفيق.

1_الملف على مستوى الشباك الموحد:

على مستوى الشباك الموحد المفتوح لدى تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية تيزي وزو، والتنسيق مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بومرداس بكافة وكالاتها عبر كل الدوائر من جهة و CCLS من جهة أخرى، تقدم السيد(ز ر) بملف طلب القرض الرفيق لدى المجمع الجهوي 053 بومرداس، يتكون ملفه من الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- تعهد بتسليم كامل المحصول الفلاحي للموسم 2020/2019.
- نموذج ممضي لسند لأمر.
- بطاقة الفلاح.
- بطاقة فنية وتقنية للمعلومات الخاصة بالأراضي والنشاط الفلاحي
- جدول المعلومات الخاصة بالنشاط الفلاحي وكميته والمساحات المتهيئة للزرع
- عقد تأمين المحصل المبرم.

فاتورة نموذجية بالقيمة الإجمالية للمشروع ويمكن إدراجها فيما يلي:

ملحق رقم 01: يمثل الفاتورة النموذجية الأولية المرفقة في ملف طلب القرض لسيد(ز ر)

وزارة الفلاحـــــــــــة و التنميـــــــــة الريفيـــــة

تعاونيـــــــة الحبـــــــوب و البقـــــول الجـــــــــافة

تيـــزي وزو ذراع بن خـدة طريق كوتيتكس

خضوع ضريبي :15470031007

رقم التعريف الضريبي:092415470004035

رقم الاحصائي: 096216010006747

اعتماد رقم : 226

حساب بنكي بدر ذراع بن خدة 576000079130087

فاتورة شكلية رقم 000276

تاريخ 2021/10/26

الزبون: رابح .ز.....
السجل التجاري:.....
العنوان: .....

مرجع	تعيين	رسم على ق م	تخفيض	كمية	سعر خارج الرسم	المجموع
46727460	القمح اللين	0		37	4000	148000.00
70610002	المعالجة	0		37	1.50	55.50

المجموع خارج الرسم	148055.50
مجموع رسم على ق م	0.00
صافي الدفع	148055.50

توقف الفاتورة الشكلية التالية على المجموع التالي:

مائة وثمنية وأربعين ألف وخمسة وخمسين دينار جزائري و 50 سنتيم

بحيث يمثل الجدول الفاتورة الأولية المرفقة في ملف طلب القرض لسيد(ز ر) بحيث تتضمن مختلف مستلزمات طلب القرض وبالمبلغ الازم للدفع.

2_الملف على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال بومرداس:

عند إنتهاء تحصيل كل الوثائق الخاصة على مستوى الشباك الموحد، يتم نقل ملف السيد(ز ر) عن طريق إرساله إلى مكتب القرض بالمجمع الجهوي للإستغلال التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ببومرداس حيث يتم على مستوى المكتب إعادة فحص ومعاينة كافة الوثائق التي تم تحصيلها على مستوى الشباك الموحد، ويتم بعدها إعطاء الموافقة المبدئية في شكل إعلان على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة ببومرداس، فيتم نشر قائمة الفلاحين الذين تم قبول ملفاتهم ليقومو هم بدورهم بالإتجاه نحو الوكالات التي يملكون على مستواها حسابات بنكية لبداية عملية منح القرض.

3_تحليل الملف:

يرتكز نشاط السيد (ز ر) على إنتاج الشعير.

- قيمة القرض: 1.141.776.06
- المدة المحددة للإستعمال: 9 أشهر.
- مدة الإهتلاك: 3 أشهر.
- عدد الهكتارات الموجهة للإستغلال: 24,5 هكتار
- معدل الفائدة: 5,5% مدعوم 100%
- قيمة التأمين على عدد الهكتارات: دج

4_الموافقة البنكية:

بعد تحليل الملف وموافقة مكتب القرض على منح القرض للسيد(ز ر) تم إرساله إلى المجمع الجهوي للإستغلال053 بومرداس، لتتم الإجراءات العملية والتقنية للقرض الرفيق، جاء ملف القبول للسيد (ز ر) على المحوريين التاليين:

- وثيقة الموافقة وتكتب بالمختصر التقني AUT1
- توثيق الموافقة على الملف Validation

5_إنشاء الملف على مستوى المجمع الجهوي 053 بومرداس

مباشرة بعد إستقبال الملف من طرف مكتب القرض التابع للمجمع الجهوي 053 بومرداس قام المكلف بالدراسات التقنية التابع لمكتب القرض، تحت إشراف رئيس مصلحة القرض ومدير المجمع، بإنشاء الملف آليا في البنك الآلي FLEXCUBEيتم فيه التسجيل التقني للملف على النظام البنكي على عدة مراحل نلخصها كما يلي:

- الهوية وطبيعة النشاط: بالقيام بإدخال رقم الحساب الخاص بالزبون(ز ر) إلى النظام يتم فورا التعرف عليه، ويقوم المكلف بالدراسات التقنية بتسجيل المعلومات الخاصة بالزبون وفقا لطبيعة نشاطه مع مراعات السلاسل الخاصة بالقرض الرفيق، وكذا المبالغ المالية المسجلة في وثيقة الموافقة AUT1وتنتهي هذه الخطوة الأولى بإدخال كافة المعلومات الخاصة بالزبون بما فيها مدة الدورة 2019/2020، حيث يتم تسجيل تاريخ بداية حساب القرض مع تاريخ إستحقاقه، ويقوم النظام آليا في نهاية المطاف بإعطاء رقم تسلسلي نظامي خاص بالزبون(ز ر) يتم الإحتفاظ به كهوية خاصة بملفه للقرض الرفيق طيلة مدة الدورة.
- الضمانات: بنفس الطريقة التي تم بها إدخال المعلومات الخاصة بهوية الزبون وطبيعة النشاط والمبالغ المالية ومدة القرض، قام المكلف بالدراسات التقنية بإدخال المعلومات الخاصة بالضمانات المفروضة والمسجلة في وثيقة القبول AUT

6_الإجراءات التقنية لعملية الموافقة:

بعد أن قام المكلف بالدراسات التقنية بالتسجيل النظامي لملف السيد (ز ر) والحصول على رقم تسلسلي خاص بملف موضوع الدراسة، ينتقل النظام تلقائيا إلى عملية التسجيل التقني للموافقة حيث يتم توثيق المعلومات الخاصة بالملف ورقم الحساب وكذا القيمة المالية للقرض من أجل الإنتقال إلى مرحلتي رفع للقرض وتحري القيمة المالية للقرض

7_رفع الضمانات وإبرام إتفاقية القرض:

تنتمي عملية رفع الضمانات (أي التسجيل الآلي للرموز الخاصة بكل صنف من الضمانات المفروضة)، بالحصول على مايسمى برسالة القبول والتي يتبعها مباشرة التسجيل الآلي لإتفاقية القرض والحصول على خمس نسخ أصلية يتم إبرامها بين البنك و الزبون طالب القرض، وتعتبر في النظام الخاص بمنح القروض من الضمانات الغير الحاضرة. [1]

8_تحرير قيمة القرض: تتم عملية تحرير القيمة المالية في قرض الرفيق على مراحل متتابعة، وتتوقف هذه المراحل على عدد الفواتير النهائية التي تعدها إدارة المحاسبة لدى تعاونية الحبوب و البقول الجافة بولاية بومرداس،

9_تسليم أمر التحويل: تتم هذه العملية على إثر القيم المالية وفقا للفواتير النهائية، وضبط الفوارق المتبقية مقارنة بمجموع قيمة القرض الكلي، ويسلم أمر التحويل للزبون بعد جعل حساب الزبون دائنا بقيمة الفاتورة، المقدمة ، من أجل جعل حساب تعاونية الحبوب و البقول الجافة في وقت لاحق مدينا بنفس القيمة لدى بنكها، وبهذا الشكل تكون الوضعية مسواة بين الزبون والبنك وبين الزبون والتعاونية، حيث تعتبر قيمة أمر التحويل في هذه الحالة بمثابة قيمة الشراء.

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في حالة عدم التسديد

كما قلنا سابقا أن القرض الرفيق له شروط خاصة من ناحية الإستحقاق (أجال تسديد القرض) ، وحسب إتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أنه في حالة عدم الوفاء، يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديد القرض ويقوم بمنح فرصة أخرى لهذا الزبون لتدارك الوضع، حيث يقوم بتمديد آجال التسديد إلى 6 أشهر أخرى كأخر أجل، وفي حالة عدم التسديد خلال هذه الفترة يفقد قرض الرفيق إمتيازاته، ويصبح قرض إستغلالي عادي كأي قرض آخر، ويقوم البنك بتطبيق الإجراءات التي تفرضها شروط القرض بحيث تحسب عليه فوائد، ويقوم الزبون في هذه الحالة بسداد قيمة القرض كله بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن تأخير التسديد (وتسمى فوائد التأخير عن السداد) .

[1] معلومات مقدمة من طرف المجمع الجهوي للإستغلال

1_الإجراءات البنكية:

•طلب خطي: يقوم الزبون المتأخر عن التسديد بتقديم طلب خطي إلى المجمع الجهوي ،من أجل تمديد آجال التسديد، ويكون الرد خلال أسبوع من طرف لجنة القرض ويكون إما بالقبول أو الرفض.

_في حالة القبول: تقوم لجنة القرض بإرسال التقرير بعد دراسته إلى المجمع الجهوي للإستغلال بالقبول بالتمديد في فترة السداد.

_في حالة الرفض: تقوم اللجنة بإرسال تقرير الإجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة إلى أجل أخرى، فتنقل القيم أليا من حساب الزبون إلى حساب خاص بحالات عدم التسديد مكتوبة بلون أحمر، وفي هذه الحالة يوجد أربعة مستويات يمر بها وهي كما يلي:

•المستوى الأول:, ويسمى بالمستوى الأول لعدم تسديد الزبون لمستحقاته بحيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار لزبون لتسديد القرض فقط.

•المستوى الثاني: ويسمى بالمستوى الثاني لعدم تسديد الزبون لمستحقاته من الإشعار الأول، فيتم إرسال إشعار ثاني لزبون وإعلامه بضرورة التسديد، بحيث يكون آخر أجل قبل اللجوء إلى القضاء.

•المستوى الثالث: يسمى بمستوى ماقبل المتابعة القضائية، ففي هذه الحالة لايمكن لزبون التفاوض مع البنك بأي شكل من الأشكال.

•المستوى الرابع: يعتبر المستوى الرابع هو آخر مستوى تصل إليها الإجراءات بحيث تلجأ إلى المتابعة القضائية.

ففي هذه الحالة يقوم الزبون إجبارا بتسديد قيم القرض وكافة فوائد التأخير، وتحسب فوائد التأخير أليا وليس يدويا وهذا الأخير يأخذ من تاريخ الحصول علي القرض وأجال التسديد والتأخير و حساب نسبة الفائدة، بحيث تزداد كل يوم النسبة بنسب مختلفة، حسب الدراسة الآلية.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لتمويلBadrللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ملحق رقم 2

نتائج اليات المساعدة في تأسيس المؤسسات المصغرة

"ANSEJ-ANGEM-CNAC"

عدد الملفات المقدمة : 5

عدد الملفات الممولة : 5

الكلفة الكلية للاستثمار : 10 788 326.16

*القرض البنكي : 7551 828.31

*قرض بدون فائدة : 3056 648.23

*المساهمة الشخصية : 179 849.62

التكلفة المتوسطة للمشروع : 2157 665.23

متوسط تكلفة العمل : 2157 665.23

تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لشهر جانفي 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الوظائف	تكلفة الاستثمار			
			ق.م.الاجل	ق.ب.فائدة	المساهمة	المجموع
الفلاحة	1	1	546695.70	226488.22	7809.94	780993.86
الحرف						
البناء						
الري						
الصناعة						
الصيانة						
الصيد						
اعمال حرة						
خدمات	4	4	7005132.61	2830160.01	172039.68	10007332.30
النقل السلعي						
نقل المسافرين						
المجموع	5	5	7551828.31	3056648.23	179849.62	10788326.16

تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لشهر ديسمبر 2019

عدد الملفات المقدمة : 7

عدد الملفات الممولة : 1

الكلفة الكلية للاستثمار : 9830491.24

*القرض البنكي : 6881343.87

*قرض بدون فائدة : 2752537.55

*المساهمة الشخصية : 196609.82

التكلفة المتوسطة للمشروع : 9830491.24

متوسط تكلفة العمل : 9830491.24

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الوظائف	تكلفة الاستثمار			
			ق.م.الاجل	ق.ب.فائدة	المساهمة	المجموع
الفلاحة	1	1	6881343.87	2752537.55	196609.82	9830491.24
الحرف						
البناء						
الري						
الصناعة						
الصيانة						
الصيد						
اعمال حرة						
خدمات						
النقل السلعي						
نقل المسافرين						
المجموع	1	1	6881343.87	2752537.55	196609.82	9830491.24

-ملحق رقم 3

تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لشهر جانفي 2020

عدد الملفات المقدمة :	3
عدد الملفات الممولة :	7
الكلفة الكلية للاستثمار :	26997747.47
*القرض البنكي :	18898423.23
*قرض بدون فائدة :	7641462.01
*المساهمة الشخصية :	457862.23
التكلفة المتوسطة للمشروع :	3856821.07
متوسط تكلفة العمل :	1928410.53

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الوظائف	تكلفة الاستثمار			
			ق.م.الاجل	ق.ب.فائدة	المساهمة	المجموع
الفلاحة	2	4	9795966.55	3964386.62	233884.76	13994237.93
الحرف						
البناء						
الري						
الصناعة						
الصيانة						
الصيد						
اعمال حرة	1	2	678955.56	281281.59	9699.37	969936.51
خدمات	4	8	8423501.12	3395793.80	24278.11	12033573.03
النقل السلعي						
نقل المسافرين						
المجموع	7	14	18898423.23	7641462.01	457862.23	26997747.47

ملحق رقم 4

تفصيل المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لشهر ديسمبر 2020

عدد الملفات المقدمة : 6

عدد الملفات الممولة : 5

الكلفة الكلية للاستثمار : 14210463.78

*القرض البنكي : 9947324.64

*قرض بدون فائدة : 4004805.93

*المساهمة الشخصية : 258333.21

التكلفة المتوسطة للمشروع : 2842092.76

متوسط تكلفة العمل : 1421046.38

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد الوظائف	تكلفة الاستثمار			
			ق.م.الاجل	ق.ب.فائدة	المساهمة	المجموع
الفلاحة	2	4	8135999.55	3254399.82	232457.13	11622856.50
الحرف	1	2	684250.49	283475.20	9775.01	977500.70
البناء						
الري						
الصناعة						
الصيانة						
الصيد	-	-	00	00	00	00
اعمال حرة						
خدمات	2	4	1127074.60	466930.91	16101.07	1610106.58
النقل السلعي						
نقل المسافرين						
المجموع	5	10	9947324.64	4004805.93	258333.21	14210463.78

-ملحق رقم 5

ساهمت BADR خلال شهري جانفي و ديسمبر لسنة 2019 و 2020 في انشاء 18 مؤسسة مصغرة جديدة في اطار دعم وتشغيل الشباب و القرض المصغر بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ و الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM و الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC مما ادى الى زيادة حجم قروض بدون فائدة التي تقدمها BADR لهذه المؤسسات , نظرا للدعم الذي تقدمه لها الدولة كما قدمت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال نفس المدة (شهري جانفي و ديسمبر لسنة 2019 و 2020) دعما اكبر فيما يخص جانب التمويل حيث ارتفع عدد الملفات الممولة من 6 ملفات ممولة سنة 2019 الى12 ملف ممول سنة 2020

نستخلص مما سبق ان احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تظهر على مستوى دورة الاستثمار الا انها تحتاج اكثر الى التمويل متوسط الاجل .

..

خاتمة الفصل الثالث

تطرقنا في هذا الفصل إلى تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توصلنا إلى أن البنك يقوم بتقديم كل أنواع القروض وخاصة القروض المتعلقة بالمجال الفلاحي ، أما فيما يخص المؤسسات فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ضئيلة جدا إذا ما استبعدنا القروض التي يمنحها البنك في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة فإننا نجد أن البنك لا يقوم بتقديم قروض الإستثمار متوسطة وطويلة الأجل وأنه يفضل تمويل القطاع الفلاحي لأن تمويلها يكون من خلال قروض قصيرة الأجل ومؤكدة من حيث الإسترجاع.

الخاتمـــــــــة العامـــــة

الخاتمة

خاتمة عامة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يشهدها المجال الإقتصادي الشامل في إقتصاد السوق ، فالإهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم جزء لايتجزأ من عملية التنمية ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أفضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة ، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى بإمكانها رفع تحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية ، وهذا بدعم من البرامج والسياسات التي تقوم بها الدولة. حيث تمثل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسيلة هامة لدفع هذا القطاع وإعطائه المكانة اللازمة لجعله أكثر فاعلية في دعم النمو والتنمية في كل إقتصاديات العالم ، خصوصا في الدول النامية. فبجانب إنخفاض التكلفة فيها فهي توفر الكثير من فرص العمل وتستخدم تكنولوجيا بسيطة سهلة التعلم زيادة على ذلك إستخدامها للخامات المحلية ، وعليه أصبحت المؤسسات الصغيرة تمثل دعامة أساسية للإقتصاد الوطني في كل دول العالم ، لذلك من خلال دراستنا هذه تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والخصائص التي تميزها والأهمية التي تتمتع بها ، كما تم التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تعرقل تطورها ونموها كما تناولنا طرق تمويل المؤسسات ومختلف بدائل التمويل الحديثة التي يمكن الإعتماد عليها في تمويل مشاريعها ، ولتدعيم الفصلين النظريين قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تطرقنا إلى أنواع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك تقييم بعض الإحصائيات عن تمويل البنوك لهذه المؤسسات وفي ختام هذه الدراسة تمكنا من الخروج بمجموعة من الإستنتاجات وإختبار الفرضيات بالإضافة إلى جملة من التوصيات والإقتراحات

النتائج المتوصل لها:

•النتائج النظرية:

_تم تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستنادا إلى عدة معايير منها ماهو كمي وماهو نوعي.

_إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة لاسيما أنها تلامس الفئة المتوسطة من المجتمع بحكم أنها لاتحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة للإنشاء وبالتالي فهي تساهم وبشكل كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني ولو بشكل غير مباشر.

_تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكنها لاتزال إلى يومنا هذا تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية والصعوبات القانونية ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة.

_لاتزال هيئات الدعم CNAC،ANGEM،ANSEJأبرز الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما تقدمه من إعانات جبائية.

•النتائج التطبيقية:

_تفضيل BADRمنح قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار هيئات الدعم CNAC، ANGEM،ANSEJ فقط أي القروض غير المباشرة ، وهذا يشير إلى تخوف البنك من منح قروض مباشرة لهذه المؤسسات.

_لايقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج إطار هيئات الدعم.

_لاتزال البنوك تعاني من مشكل عدم إسترداد قيمة القروض الممنوحة عند تاريخ إستحقاقها.

نتائج إختبار الفرضيات:

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاث توصلنا إلى نتائج خاصة بالحكم على مدى صحة الفرضيات ، بالنسبة للفرضية الأولى فقد أكدت الدراسة صحتها حيث نجد أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الأجهزة والبرامج الحكومية الموجهة للمؤسسات

الصغيرة ، إلا أن المساعدات المالية الحكومية لم ترقى إلى المستوى المنتظر منها بالنظر إلى النتائج المحققة ، مما يؤكد على الدور الهامشي الذي تلعبه هذه البرامج في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة ، كنتيجة لعدم وجود تنسيق جيد بين البنوك والمؤسسات الصغيرة من جهة والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم المساعدات المالية من جهة أخرى ، مما جعل هذا النوع من المؤسسات في الجزائر رهينة للعراقيل والنقائص التي يعاني منها النظام لهذا يجب مضاعفة الإهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

وفيما يخص الفرضية الثانية فهي صحيحة أيضا والسبب فإنه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل ، التمويل بالإستئجار ، رأس مال المخاطر، وغيرها من مصادر التمويل الحديثة ، والجزائر كغيرها من الدول النامية تملك نظاما ماليا غير متطور لايوفر مصادر التمويل التي تتلاءم وإحتياجات المؤسسات الصغيرة.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد أثبتت الدراسة أيضا صحتها حيث يشكل التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب تلك المؤسسات ، إذ أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت لها نتائجها على مستوى إقتصاديات الدول المتقدمة كانت أهم مصادر تمويلها القروض المصرفية مع عدم إلغاء دور الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم تنمية هذه المؤسسات لما لها من دور في تسهيل تعامل تلك المؤسسات مع البنوك التجارية ، وبناءا على نتائج الدراسة التطبيقية تم الحكم على الصحة الفرضية الرابعة من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدنا أن أغلب القروض الممنوحة فهي قصيرة الأجل وأغلبها موجه للنشاط الفلاحي.

الإقتراحات والتوصيات:

_الإهتمام أكثر بمثل هذه المؤسسات لأنها قادرة على أن تكون العنصر الأساسي في النمو الإقتصادي وتحسين إمكانية التمويل للإستفادة من مزاياها في الإبداع والتخلي الكامل للتخوفات البنكية من تمويل هذه المؤسسات والعمل على المساعدة بكل الطرق.

الخاتمة

_إن نجاح البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب وجود مؤسسات أخرى تعني بقضايا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي لابد من وجودها.

_العمل على إزالة مختلف الحواجز الإدارية والإجراءات الطويلة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_الوصول إلى التحكم الأحسن في المشاكل والعقبات التي تعرقل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

_الإهتمام أكثر بمثل هذه المؤسسات لأنها قادرة على أن تكون العنصر الأساسي في النمو الإقتصادي وتحسين إمكانية التمويل يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإستفادة من مزاياها في الإبداع ، النمو وإنشاء مناصب العمل ، التخلي الكامل للتخوفات البنكية من تمويل هذه المؤسسات ، والعمل على المساعدة بكل الطرق.

-لابد من البحث عن أنشطة إقتصادية تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية مقارنة مع البلدان الأخرى، والعمل على تشجيعها وتطويرها وتسخير الموارد المالية اللازمة لها، حتى لا تضيع الموارد في قطاعات غير مربحة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-الكتب

1- فتحي السيد عبده أبوسيد أحمد الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المحلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2002 .

-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الإسكندرية ،الدار الجامعية،2004،

2- محمد وجيه بدوى تنمية المشروعات الصغيرة، الإسكندرية، المكتب الجامعي ، 2004 .

3- محمد كمال حليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي دار المعارف مصر .2000.

4- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"، الدار الجامعية، الإبراهيمية 2007.

5- نبيل جواد,ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,الطبعة الاولى مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع بيروت 2007 .

6- عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007 .

7-إلهام فخري طمليه ، التسويق في المشاريع الصغيرة "مدخل استراتيجي" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

8-كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان، 2016 .

9- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها.

10- صالح حسن، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

11-عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ،

12 -قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان.

13- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 .

14-معارج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري" المفاهيم والأسس"، دار كنوز المعرفية للنشر والتوزيع ، عمان، 2012 ،

قائمة المراجع

15- باديس بن يحيى بو خلوه، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .

16-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .

17- أحمد بوراس، تمويل المنشأة الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008 ،

18- عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية "دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية"، جامعة دمشق، دمشق، 2009.

19-خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة و نشر والتوزيع، الجزائر، 2010 ،

20-دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركات المتقدمة، ، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010 ،

21-عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس- مفاهيم- تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

22--مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ،

23 - علي العباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،

24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009 ،

25- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ،

26-عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ،

27- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ،

28-عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، عمان، 2007 ،

29-در يد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2009 .

30-براق محمد، بن زواي محمد الشريف، رأس المال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث، الجزائر، 2014 .

قائمة المراجع

31-مروان كركبي وآخرون، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002 .

32- هشام خالد وآخرون، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002 .

33- محسن أحمد الخضيري، التمويل بدون نقود، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001

34- أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية، مصر، 2008.

35-سمير محمد عبد العزيز، التمويل واصالح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.

36-لطاهر لطرش ،تقنيات البنوك، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة المركزية بن عكنون، الطبعة السادسة،2007.

37- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2000،

38- عاطف جابر طه عبد الرحيم، تنظيم وادارة البنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية،2008،

39-عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الإسكندرية، الدار الجامعية،2000 ،

40-رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، الاردن ،دار الفكر للنشر الطبعة الأولى،

2-المواقع الالكترونية

1-www.badr-bank.net

2-المجلات :

1- بريبش السعيد،مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية سنوية،تصدر عن جامعة بسكرة،العدد الثاني عشر،

2- اسماعيل مناصرية نصيرة عقبة 'اثر اساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ' مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 15.اكتوبر 2008

3-عبد الله بلوناس وفارس طراد، الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للتسيير ، عدد رقم 4 ،جويلية – ديسمبر

4-لطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر–، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2001 ،

5-جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها -دراسة حالة المؤسسات المصغرة في والية سطيف الفترة 20011999 - ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، 2009 ،

3-الملتقيات :

1-بريبش السعيد،بلغرسةعبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول،كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،الجزائر، يوميوافريل،2002 ،

2- بلقاسم زايري، هواري بلحسن ،أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،منشورات مخبر الشراكة الأورومتوسطية، 13 -14 نوفمبر 2006 ،

3-محمد الهادي مباركي، المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 8- 9 أفريل 2002 ،

4- بلوناس عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي -حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة بومرداس،17 -18 أفريل، 2006،

5-محمد راتول ووهيبة بن داودية، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الدروس المستفادة ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة بن بوعلي بالشلف الجزائر ،17-18 أفريل 2006

6-غالم عبد الله و سبع حنان .واقع م.ص.م.في الجزائر ودورها في الاقتصاد الوطني. ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-6 - ماي 2013. كمية العموم التجارية وعموم التسيير . جامعة الوادي.

7-قدي عبد المجيد، ددان عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كمداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية–،جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي27–22نوفمبر،2002،

8– سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر،23–24 فيفري 2011

9– موسوس مغنية، بلغنو سمية، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر– كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،

10 –مناور حداد ،دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة–اضاءات من تجربة الأردن والجزائر، كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر .يومي 17–18 افريل 2006.

3–الرسائل الجامعية :

1–براهيمي سمير. دور بحوث التسوق في إتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف.مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير.تحت إشراف : د محمد الطاهر درويش. كلية العلوم الإقتصادية و التجارية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي 2009_2010..

2–عثمان لخلف. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها. دراسة حالة الجزائر. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تحت إشراف: أ. ظواهر محمد تهامي.كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2003_2004.

3–زبير عياش. تأثير تطبيق اتفاقية بازل عمى تمويل م.ص.م"حالة أم البواقي" .مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في عموم التسيير.تحت إشراف.د.احمد بوراس..كمية العموم االقتصادية وعموم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي.أم البواقي.2011–.2012

4–مرزوقي نوال.معوقات حصول م.ص.م الجزائرية على شهادة الأيزو 9000 و14000 .دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية.مذكرة لنيل الماجستير في العموم االقتصادية.تحت إشراف د.بوبزة محمد.كلية العلوم الاقتصادية .جامعة سطيف.2009–2010.

5-السعيد بريبش ، تقييم تجربة الإقتصاد الموجه والإصلاحات الإقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية (واقع وافاق)_حالة الجزائر _أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، 2004/2003،.

6-مين كعواش، تقييم آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الدعم الاقتصادي – حالة والية جيجل-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحى -جيجل-، الجزائر، 2014/2013 ،

7-يوسف قريشي،سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة ميدانية،أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ،2004-2005،

8-جمال الدين كعواش ، تأثير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أدائها المالي _ دراسة حالة ولاية جيجل _ ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الصديق بن يحي _جيجل_، الجزائر ، 2010/2009،.

9- أمال بعيط ، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر _ واقع وأفاق _ دراسة حالة: لولاية باتنة Ansej,Angem,cnacمحضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 1، باتنة ، الجزائر ، 2017/2016.

10-حرزي محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009/2008 .

11-محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة ألأولى،2009

12- عياش زبير، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، مذكرة ماجيستر غير منشورة ،جامعة أم البواقي ،كلية العلوم .التجارية,2006-2007,

13-عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،2006-2007

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لما تكتسيه من أهمية في تحقيق التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الخام حيث تعتبر مدخلا تكميليا لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة وخاصة في القطاع الصناعي، رغم ذلك لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من عدة مشاكل وأهمها مشكلة التمويل، لذلك تهدف هذه الدراسة كذلك إلى إبراز دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق هذه الأهداف تمت دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية BADR وكالة بومرداس 053 ، بإستخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقارير البنك والتي من خلال تحليلها تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على القروض الإستمرارية وذلك فيفقط أي بطريقة غير مباشرة، وشهدت السنوات الأخيرة ANSEJ ، ANGEM، CNACإطار هيئات الدعم المالي إنخفاضا في عدد القروض الممنوحة وعدم إسترداد البنك محل الدراسة لأصول عدد من القروض التي حلت آجال إستحقاقها.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل البنكي، هيئات الدعم الحكومية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aims to highlight the small and medium enterprises as they are important in achieving economic development, job creation and increasing the gross domestic product which is considered a complementary approach to a large number of large institutions especially in the industrial sector However, small and medium enterprises face many problems and the most important one is that of funding. For that, this study also aims to highlight the role of commercial banks in financing the small and medium enterprises.

In order to achieve these objectives, there was a study of the case of the BADR bank Boumerdes agency 053, using the interview as a tool for collecting data on the study variables, in addition to the reports of the bank, which through its analysis, we reached a number of results. The most important of which is that the bank financing of small and medium enterprises is limited to investment loans through the financial support of CNAC, ANGEM, and ANSEJ only which means indirectly. In recent years there has been a decline in the number of loans granted and the bank's failure to recover the assets of a number of loans that have matured.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Bank Finance, Government Support Organizations, BADR Bank of Algeria.

الملاحـــــق

MINISTERE DE L'AGRICULTURE, DU DEVELOPPEMENT RURAL
COOPERATIVE DE CEREALE ET DE LEGUMES SECS
CCLS DE TIZI OUZOU ROUTE DE LA COTITEX DRAA BEN KHEDDA
ARTICLE D'IMPOSITION :5470031007 N.I.F N°098415470004035 NIS 096216010006747
AGREMENT N°226
TEL 026-43-35-08
C.BANCAIRE S.A.D.R D.B.KHEDDA 576 0000791 300 87

FACTURE PROFORMA No:000276

Date : 26/10/2021

Client: C35ZER38
B.MENAIEL
BOUMERDES
No R.C :

Reference	Designation	Un	TVA %	Remise %	Nombre	Quantite	Prix HT	Montant HT
46727460	BLE TENDRE HD G4		0.00			37.00	4000.00	148 000.00
70610002	MANIPULATION		0.00			37.00	1.50	55.50

Taux	Base TVA	Montant TVA		
			Total HT	148 055.50
			Total TVA	0.00
			Net a payer	148 055.50

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE PROFORMA A LA SOMME DE:
CENT QUARANTE HUIT MILLE(S) CINQUANTE CINQ DINAR(S) ET CINQUANTE CENTIME(S)

I- RESULTAT DES DSIPOSITIFS AIDES A LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE "ANSEJ-ANGEM-CNAC"

Nombre de dossiers deposés:	6
Nombre de dossiers financés:	5
Cout total de l'investissement :	14 210 463,78
dont	
*crédit bancaire	9 947 324,64
*PNR	4 004 805,93
*Apport personnel	258 333,21
Coût moyen d'un projet	2 842 092,76
Coût moyen d'un emploi	1 421 046,38

II- REPARTITION DES PROJETS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

Mois de Décembre 2020

Secteurs d'activité	NBRE de projets	Nbre d'emplois	coût de l'investissement			
			CMT	PNR	APPORT	TOTAL
Agriculture	2	4	8 135 999,55	3 254 399,82	232 457,13	11 622 856,50
Artisanat	1	2	684 250,49	283 475,20	9 775,01	977 500,70
BTPH						
Hydraulique						
Industie						
Maintenance						
Pêche	-	-	0,00	0,00	0,00	0,00
Profession libérale	-	-				
Services	2	4	1 127 074,60	466 930,91	16 101,07	1 610 106,58
Transport marchandises						
Transport de voyageurs						
TOTAL	**5**	**10**	**9 947 324,64**	**4 004 805,93**	**258 333,21**	**14 210 463,78**

I- RESULTAT DES DSIPOSITIFS AIDES A LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE "ANSEJ-ANGEM-CNAC"

Nombre de dossiers deposés:	3
Nombre de dossiers financés:	7
Cout total de l'investissement :	26 997 747,47
dont	
*crédit bancaire	18 898 423,23
*PNR	7 641 462,01
*Apport personnel	457 862,23
Coût moyen d'un projet	3 856 821,07
Coût moyen d'un emploi	1 928 410,53

II- REPARTITION DES PROJETS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

Mois de JANVIER 2020

Secteurs d'activité	NBRE de projets	Nbre d'emplois	coût de l'investissement			
			CMT	PNR	APPORT	TOTAL
Agriculture	2	4	9 795 966,55	3 964 386,62	233 884,76	13 994 237,93
Artisanat						
BTPH						
Hydraulique						
Industie						
Maintenance						
Pêche						
Profession libérale	1	2	678 955,56	281 281,59	9 699,37	969 936,51
Services	4	8	8 423 501,12	3 395 793,80	214 278,11	12 033 573,03
Transport marchandises						
Transport de voyageurs						
TOTAL	**7**	**14**	**18 898 423,23**	**7 641 462,01**	**457 862,23**	**26 997 747,47**

I- RESULTAT DES DSIPOSITIFS AIDES A LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE "ANSEJ-ANGEM-CNAC"

Nombre de dossiers deposés:	3
Nombre de dossiers financés:	7
Cout total de l'investissement :	26 997 747,47
dont	
*crédit bancaire	18 898 423,23
*PNR	7 641 462,01
*Apport personnel	457 862,23
Coût moyen d'un projet	3 856 821,07
Coût moyen d'un emploi	1 928 410,53

II- REPARTITION DES PROJETS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

Mois de JANVIER 2020

Secteurs d'activité	NBRE de projets	Nbre d'emplois	coût de l'investissement			
			CMT	PNR	APPORT	TOTAL
Agriculture	2	4	9 795 966,55	3 964 386,62	233 884,76	13 994 237,93
Artisanat						
BTPH						
Hydraulique						
Industie						
Maintenance						
Pêche						
Profession libérale	1	2	678 955,56	281 281,59	9 699,37	969 936,51
Services	4	8	8 423 501,12	3 395 793,80	214 278,11	12 033 573,03
Transport marchandises						
Transport de voyageurs						
TOTAL	**7**	**14**	**18 898 423,23**	**7 641 462,01**	**457 862,23**	**26 997 747,47**

I- RESULTAT DES DSIPOSITIFS AIDES A LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE "ANSEJ-ANGEM-CNAC"

Nombre de dossiers deposés: 7

*** 07 Dossiers déposés le mois de décembre ont été sanctionnés le 06/01/2020, dont 04 sanctionnés favorablement et 03 Ajournés**

Nombre de dossiers financés:	1
Cout total de l'investissement :	9 830 491,24
dont	
*crédit bancaire	6 881 343,87
*PNR	2 752 537,55
*Apport personnel	196 609,82
Coût moyen d'un projet	9 830 491,24
Coût moyen d'un emploi	9 830 491,24

II- REPARTITION DES PROJETS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

Mois de DECEMBRE 2019

Secteurs d'activité	NBRE de projets	Nbre d'emplois	coût de l'investissement			
			CMT	PNR	APPORT	TOTAL
Agriculture	1	1	6 881 343,87	2 752 537,55	196 609,82	9 830 491,24
Artisanat	-	-	-	-	-	-
BTPH	-	-	-	-	-	-
Hydraulique	-	-	-	-	-	-
Industie	-	-	-	-	-	-
Maintenance	-	-	-	-	-	-
Pêche	-	-	-	-	-	-
Profession libérale	-	-	-	-	-	-
Services			-	-	-	-
Transport marchandises	-	-	-	-	-	-
Transport de voyageurs	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**1**	**1**	**6 881 343,87**	**2 752 537,55**	**196 609,82**	**9 830 491,24**

I- RESULTAT DES DSIPOSITIFS AIDES A LA CREATION DE MICRO ENTREPRISE "ANSEJ-ANGEM-CNAC"

lombre de dossiers deposés:	5
Nombre de dossiers financés:	5
Cout total de l'investissement :	10 788 326,16
dont	
*crédit bancaire	7 551 828,31
*PNR	3 056 648,23
*Apport personnel	179 849,62
Coût moyen d'un projet	2 157 665,23
Coût moyen d'un emploi	2 157 665,23

II- REPARTITION DES PROJETS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITE

Mois de JANVIER 2019

Secteurs d'activité	NBRE de projets	Nbre d'emplois	coût de l'investissement			
			CMT	PNR	APPORT	TOTAL
Agriculture	1	1	546 695,70	226 488,22	7 809,94	780 993,86
Artisanat	-	-	-	-	-	-
BTPH	-	-	-	-	-	-
Hydraulique	-	-	-	-	-	-
Industie	-	-	-	-	-	-
Maintenance	-	-	-	-	-	-
Pêche	-	-	-	-	-	-
Profession libérale	-	-	-	-	-	-
Services	4	4	7 005 132,61	2 830 160,01	172 039,68	10 007 332,30
Transport marchandises	-	-	-	-	-	-
Transport de voyageurs	-	-	-	-	-	-
TOTAL	**5**	**5**	**7 551 828,31**	**3 056 648,23**	**179 849,62**	**10 788 326,16**